83 سلسلة محاضرات الإمارات

موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

سلسلة محاضرات الإمارات

ـ 83 ـ

موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر





تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الاثنين الموافق 28 تشرين الأول/ أكتوبر 2002

الطبعة الأولى 2004

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-585-6

توجه المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي:
سلسلة محاضرات الإمارات - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص . ب : 4567
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6423776 - 9712 +
فاكس : 6428844 - 9712 +

Website: http://www.ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.com
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
pubdis@ecssr.com

مقدمة

مدخل

لا أتوقع وأنا أتحدث في موضوع يتعلق بالمشكلة السكانية أن أجد من لم يسمع عن حجم هذه المشكلة، أو يشاهد برامج تلفزيونية، أو يقرأ في الكتب والصحف عنها.

وتشير المراجع إلى أن جوليان هكسلي (Huxley) هو الذي أطلق الصيحة الأولى على المستوى الدولي في هذا المجال عندما كان مديراً عاماً لليونسكو عام 1948؛ إذ قال في حفل دولي: «لا بد من تحقيق التوازن بين السكان والموارد الاقتصادية، وإلا فعلى الحضارة الفناء».

وقد تزايد اهتمام المجتمع الدولي منذ ذلك الوقت بالمشكلة التي تزايدت حدتها وتضاعفت أهميتها عبر عقود القرن العشرين، فكان قسم السكان داخل الأمانة الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بسكرتارية الأمم المتحدة أول مؤسسة دولية تعمل وتهتم بأمور السكان، كما يبين صبحي عبدالحكيم، وفي عام 1952 أنشئ الاتحاد الدولي لتنظيم الوالدية (IPPF) الذي يعد أول تنظيم دولي يعمل في مجال السكان. وفي عام 1969 أنشئ صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (UNFPA) وهو أشهر مؤسسة دولية تعمل في مجال السكان. وينعكس اهتمام المجتمع الدولي بالقضية السكانية من خلال توالي المؤتمرات الدولية؛ مثل مؤتمر روما عام 1954، وبلجراد عام 1965 وبوخارست عام 1974 والمكسيك عام 1984 والقاهرة عام 1994 . . . إلخ.

إن عدد سكان العالم اليوم يزيد على 6.2 مليارات نسمة حسب إحصائية عام 2001 . وقد جاء في بيان مشترك بتوقيع 59 ممثلاً لأكاديميات العلوم العالمية ما يلي : «إن العالم اليوم غارق في بحر زيادة غير مسبوقة في أعداد البشر . لقد استغرق الزمن مئات الآلاف من السنين ليصل جنسنا البشري إلى مستوى عشرة ملايين من السكان في 10 آلاف سنة فقط . زاد هذا العدد إلى مئة مليون نسمة منذ 2000 سنة مضت ، ثم 2.5 مليار نسمة حوالي عام 1950 ، وخلال أقل من عمر حياة فرد واحد ، زاد عدد السكان أكثر من الضعف فوصل في عام 1993 إلى 5.5 مليارات نسمة» .[1]

ويجمع الباحثون على أن المشكلة لا تكمن في حجم الدول فحسب ، بل تكمن كذلك في مناطق تركز البشر بسبب توافر سبل العيش أو مجالات العمل أو المستوى المعيشي ، حيث نرى مساحات واسعة ومناطق عديدة مهجورة تقريباً على امتداد الكرة الأرضية ، وأخرى تعاني من جراء الكثافة البشرية الشديدة .

وتذكر الإحصائيات أن نحو نصف سكان العالم يعيشون فوق 5٪ فقط من مساحة اليابسة ، بينما لا يعيش فوق 57٪ من مساحة الأرض سوى 5٪ من مجموع سكان العالم .

وينتج عن نمو المدن في شتى أنحاء العالم ، وبخاصة في الدول المتقدمة ، آثار بيئية مدمرة ، وتقدر بعض الدراسات أن المدينة التي يبلغ سكانها مليون نسمة تستهلك كل يوم نحو 625 ألف طن من الماء و2000 طن من الأغذية و 9500 طن من الوقود ، بينما ينتج عنها في الوقت نفسه

500 ألف طن من عوادم المياه و2000 طن من الفضلات الصلبة و 950 طناً من ملوثات الهواء .

وإذ انتقلنا للحديث عن دول العالم العربي ، التي يبلغ عدد سكانها نحو ثلاثمئة مليون نسمة ، ونسبة التزايد نحو 3٪ ، وهي تعد من أعلى المعدلات في العالم ، فسنجد أن المشكلة في جوهرها ليست في ضيق المساحة الجغرافية ، فالمصريون لا يعيشون مثلاً على أكثر من 6٪ من مساحة مصر . كما تتمتع دول عربية وإسلامية كثيرة بالاتساع الجغرافي والقدرة على استيعاب المزيد من السكان . ولا يخفى أن عوامل عديدة تشجع هذه الزيادة ؛ منها تقدم وسائل الصحة الوقائية والزواج المبكر وتشجيع بعض الاجتهادات الدينية والسياسات الحكومية كما هو الأمر في بعض دول الخليج العربي وليبيا والعراق .

ولكن المشكلة السكانية العربية وحتى الإسلامية تكمن في الفجوة الواسعة بين نمو السكان من جانب ، وتوافر فرص العمل والخدمات والميزانيات التنموية من جانب آخر .

وليس هذا الإشكال التنموي بالأمر الهين ، كما يبدو للبعض ممن يعتقد أن سكان العالم العربي ينبغي أن يتزايد إلى ما لا نهاية . فنحن جميعاً نلمس اليوم الآثار المدمرة لهذه الفجوة التنموية ، وما تعانيه المدن والأرياف والمؤسسات والخدمات والبنى التحتية في عموم البلدان العربية والمجتمعات الإسلامية .

ومن هنا فالحاجة ماسة في كل هذه الدول تقريباً إلى تنظيم النسل والانتباه الدائم إلى تضييق الفجوة بين تزايد السكان والإمكانيات المادية للإنفاق والتنمية والخدمات .

ويشير صبحي عبدالحكيم في نهاية مقدمته للكتاب نفسه، **عالم ينبض بسكانه**، (ص40) إلى أن أحد الباحثين في مجال العمران يصنف الدول العربية من حيث السياسة تجاه الخصوبة وتنظيم النسل كما يلي:

1. دول ذات سياسة معلنة وصريحة وبرنامج قومي وهي مصر وتونس.
2. دول ذات نشاط فعال لتنظيم الأسرة دون سياسة معلنة ودون برنامج قومي وهي لبنان والجزائر والمغرب.
3. دول لا تؤمن بخطورة المشكلة السكانية ولكنها تسمح بتنظيم الأسرة وهي سوريا والأردن.
4. دول تشجع الزيادة السكانية دون سياسة معلنة وهي المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي وليبيا والعراق.
5. دول ليست لديها سياسة سكانية واضحة ومنها موريتانيا والصومال والسودان واليمن.

تستعرض هذه الورقة آراء ومواقف ومخاوف الإسلاميين إزاء قضية "تنظيم" أو "تحديد" النسل، فهم معارضون بشدة للسياستين في أحيان كثيرة، عدا بعض الضرورات القصوى كما سنرى لاحقاً.

ونعني بالإسلاميين هنا الأحزاب الإسلامية أو الجماعات أو الجمعيات التي يطلق على مجموع تيارها أحياناً تعبير "الإسلام السياسي" أو "الإسلام الأصولي"؛ مثل حركة الإخوان المسلمين والجماعات السلفية و"الجماعة الإسلامية" في باكستان و"حزب التحرير الإسلامي" و"تيار الإمام الخميني".

ونعني بالإسلاميين كذلك مجموعة أخرى من علماء الدين وفقهائه القريبة من هذه التيارات أو حتى المستقلين ممن يتبنون مجمل تصورات الإسلاميين في جوانب كثيرة؛ ومن هؤلاء الشيخ يوسف القرضاوي والشيخ آية الله الطهراني والشيخ محمد سعيد رمضان البوطي، وبعض الكتاب والأكاديميين؛ مثل محمد رواس قلعة جي وأم كلثوم يحيى الخطيب وعبدالعزيز بن الدردير ومحمد شوقي الفنجري.

ولاشك في أن لاستخدام مصطلح "الإسلاميين" كتسمية لتيار سياسي أو فكري مشكلاته. ولعل أبرزها أن الأزهر الشريف وبعض علماء الدين وغيرهم ممن وافقوا على تحديد أو تنظيم النسل لا يمكن اعتبارهم غير إسلاميين. ولكننا للأسف، ولأسباب مختلفة، نجد أنفسنا هنا وفي العديد من وسائل الإعلام الحالية مضطرين إلى استخدام مصطلح يثور حوله جدل واسع.

بلغ عدد سكان العالم 6.2 مليارات نسمة عام 2001 ومن المتوقع أن يصل العدد الإجمالي لسكان الكرة الأرضية عام 2050 إلى 10 مليارات. ورغم أن الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية هي الأعلى سكاناً، إلا أن أشد الكثافات السكانية ليست في أي من هذه الدول الثلاث بل في إمارة موناكو، حيث يعيش 16255 نسمة في الكيلومتر الواحد، وسنغافورة 2902 نسمة ومدينة الفاتيكان 2275 نسمة. أما أقل نسب الكثافة السكانية، أي مجرد شخصين للكيلومتر المربع الواحد، فهي في منجوليا وناميبيا وأستراليا.[2]

في عام 1991 كان عدد سكان الدول العربية يقدر بـ232 مليون نسمة، ومن المتوقع أن يرتفع إلى نحو 484 مليوناً عام 2020.[3]

قدرت سكرتارية مؤتمر القمة الإسلامي الثامن المنعقد في طهران، في كانون الأول/ ديسمبر 1997، سكان الدول الإسلامية أعضاء الهيئة بنحو 1160 مليون نسمة، أي نحو 21٪ من سكان العالم، يعيشون فوق أرض تبلغ نسبتها 23٪ من مساحة الكرة الأرضية. ومن أضخم التجمعات السكانية في هذه المجموعة إندونيسيا، بنجلادش، باكستان، نيجيريا، مصر، وإيران. ومن أقل دول العالم الإسلامي سكاناً جزر المالديف، ويقطنها أقل من ربع مليون نسمة. وقدرت الهيئة نصيب الفرد من الدخل السنوي الإجمالي (GDP) لسكان العالم الإسلامي بـ 871 دولاراً أمريكياً، حيث يصل المعدل في دولة الكويت إلى 19420 دولاراً للفرد، ودولة الإمارات العربية المتحدة 16549 دولاراً، وينخفض في مصر إلى 720 دولاراً ونيجيريا 325.9 دولاراً وباكستان 430 دولاراً، وسيراليون 191.6 دولاراً، وموزمبيق 94.6 دولاراً، في حين يبلغ متوسط الدخل العالمي للفرد 6800 دولار كما لا تزيد قيمة الدخل السنوي الإجمالي للدول الأعضاء على ألف مليار دولار.[4]

لم يعد حجم السكان قضية داخلية محضة؛ إذ أصبحت ما تسمى مشكلة الانفجار السكاني والتزايد العالمي لأعداد السكان قضية دولية ذات أبعاد سياسية واقتصادية بالغة الأهمية. وقد «شهد النصف الثاني من القرن العشرين انفجاراً سكانياً كبيراً مع تسارع الزيادات السكانية في دول العالم كافة، وخصوصاً في دول الجنوب، أو ما اصطلح على تسميتها الدول النامية، [ومنها بالطبع الدول العربية والإسلامية]، وهذا ما برر تطور الدراسات السكانية، وأكد أهميتها على أكثر من صعيد، كما ضاعف من ضرورة التعرف على جغرافية السكان وتحديد توزيعهم وكثافتهم توصلاً إلى دراسة علاقة العامل السكاني بالسلم الدولي».[5]

وقد عالجت كتب عديدة وتقارير إحصائية في المكتبة العربية الظاهرة السكانية ومشكلاتها، ولاشك في أنه مجال واسع متعدد الجوانب. ولكننا هنا سوف نركز على رؤية الأحزاب والجماعات الإسلامية وبعض الفقهاء والكتّاب الإسلاميين لهذه القضية، وبخاصة مسألة تحديد حجم التكاثر السكاني العام، التي أثارت الكثير من المخاوف والاعتراضات بين الإسلاميين عموماً.

وسنحاول تغطية أكبر قدر ممكن من آراء الإسلاميين المعاصرين، كي يلم القارئ بمختلف جوانب هذه القضية التي لم تنل حظها من الدراسة، رغم أهميتها الكبرى في مجال رفع مستوى الحياة المعيشية في مجتمعات العالمين العربي والإسلامي.

كانت الزيادة السكانية في مصر مثلاً خلال القرن التاسع عشر تحدث بنسبة مليوني نسمة كل عشرة أعوام، ولكنها زادت إلى أكثر من عشرة ملايين للفترة نفسها.

ولكي نوضح للقارئ سرعة الزيادة السكانية في مصر وحجمها نعرض هذه المقارنة البسيطة للزيادة في بعض الدول.[6]

سكان مصر وفق إحصاء أيار/ مايو 1882	6.8 ملايين نسمة	حالياً 69 مليوناً
سكان اليابان وفق إحصاء عام 1893	41.3 مليون نسمة	حالياً 127 مليوناً
سكان إسبانيا وفق إحصاء عام 1887	17.5 مليون نسمة	حالياً 40 مليوناً
سكان هولندة وفق إحصاء عام 1889	4.5 ملايين نسمة	حالياً 16 مليوناً
سكان الدنمارك وفق إحصاء 1890	2.2 مليون نسمة	حالياً 5.3 ملايين

ويمكن للقارئ من هذا الجدول أن يلاحظ كيف أن سكان دولة كاليابان تضاعف نحو ثلاث مرات تقريباً، وهولندة أربع مرات، والدنمارك مرة

ونصف، وإسبانيا كذلك، بينما تضاعف السكان في مصر نحو عشر مرات.

ومن هنا تزايد اهتمام الجهات المسؤولة في مصر بالمشكلة السكانية الحادة، والتي يزيد من تأثيرها تركز السكان في أقل من 6٪ من مساحة الدولة، وتوالي الزيادة السنوية بدون توقف، وهجرة أبناء الريف إلى المدن الرئيسية، واشتداد الضغط على المدارس والمباني والمستشفيات وسائر الخدمات. وهكذا أصبح تنظيم الأسرة والحد من الزيادة البشرية والبحث عن الحجم المناسب للأسرة المصرية الحديثة ومدى شرعية استخدام وسائل منع الحمل من القضايا العامة المطروحة، والتي أدلى الإسلاميون فيها بدلوهم، إلى جانب الدولة والتيارات الأخرى.

وقد طالب "المؤتمر الدولي للسكان والصحة الإنجابية من منظور إسلامي" في ختام أعماله بجامعة الأزهر عام 2000، كما جاء في صحيفة **الشرق الأوسط**، (1/ 11/ 2000)، بوضع الضوابط والأخلاقيات في بحوث التكاثر البشري. وأكد المشاركون أن فكرة تنظيم الأسرة لا تتعارض مع الإسلام عندما يمارس التنظيم بموافقة الزوجين. كما حضر المؤتمر سيد طنطاوي شيخ الأزهر، الذي صرح بأن «تنظيم الأسرة يتماشى مع الشرع وليس تحديد النسل كما هو شائع.. وأضاف أن الأمم لا تتباهى بكثرة عدد سكانها ولكنها تتباهى بالعدة للمستقبل وبالتقدم العقلي والعلمي». ولكن هذا التصريح حول قضية تنظيم الأسرة والسكان، هو في الواقع حصيلة نقاش وجدل طويل سنشير إلى بعض تفاصيله لاحقاً.

مخاوف مشتركة

انقسمت الآراء حول قضية تحديد السكان وحل المشكلة السكانية بين مجموعة من الفقهاء وكبار المسؤولين في المؤسسات الإسلامية المؤيدة للتنظيم، ومجموعة كبيرة من "الإسلاميين" سواء كانوا حزبيين أو مستقلين أو مؤلفين وربما آخرين غير مرتبطين بأي نشاط سياسي، ممن عارضوا القضية من حيث المبدأ.

ولا تزال الجماعات الإسلامية ومثقفوها معارضين للفكرة، ناظرين إليها في ارتياب شديد، معتبرين تدهور مستويات المعيشة في العالم العربي والإسلامي مجرد نتيجة لسوء التخطيط الاقتصادي وغياب العدالة الاجتماعية. ويؤمن الإسلاميون عادة بقدرة الموارد المتوافرة في الدول الإسلامية على توفير كل مستلزمات الحياة الكريمة، مهما ازداد عدد سكانها وتنوعت احتياجاتهم. ذلك أن الإشكال الرئيسي في رأيهم يكمن في "أنظمة الحكم البعيدة عن الإسلام" أو ربما في "التآمر الدولي" ضد العالم الإسلامي، أو في علل أخرى ليس من بينها التكاثر السكاني الذي لابد من إبقائه حراً دون قيد في رأيهم.

وقد يفاجأ الكثير من الإسلاميين إذا أدركوا أن الأحزاب الماركسية والدول الاشتراكية كانت تعتنق الفكرة نفسها، وتعتبر أي نظرة للكثرة السكانية باعتبارها مصدراً للفقر أو البطالة أو الجوع، نظرة "برجوازية استعمارية". ويهاجم علماء الاجتماع والسياسة السوفييت مثلاً في كتاب **موجز القاموس الاقتصادي**، أحد القواميس المتخصصة في الاقتصاد الماركسي، نظريات مالتوس، ويصفونه بأنه «الاقتصادي الإنجليزي

البرجوازي السوقي . . . الذي عزا فقر جماهير الكادحين الواسعة، في المجتمع الرأسمالي، إلى ما ادعاه من تزايد الناس بصورة أسرع من تزايد وسائل المعيشة».

ويرد العلماء السوفييت على تشاؤم مالتوس بالقول: «إن تطور القوى المنتجة قادر على تأمين كل ما هو ضروري لسكان الكرة الأرضية وللزيادة التي تطرأ عليهم . . . ويشهد واقع بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ودول الديمقراطية الشعبية أي الدول الاشتراكية على أن نمو السكان السريع في الاشتراكية يترافق، باستمرار، مع تعاظم رخاء الكادحين المادي».[7]

وتزخر كتب الإسلاميين عادة بالهجوم الحاد على مبدأ تحديد النسل. ففي دراسة قدمها حسين عمر حمادة، وهو أحد الإسلاميين الفلسطينيين لنيل الدكتوراه من جامعة الدراسات الإسلامية في كراتشي جاء فيها أن «تحديد النسل من عوامل التقويض الماسوني للمجتمعات الإسلامية».

ويقول الباحث في فصل بالعنوان نفسه، إن «من أهم العوامل التي يرتكز عليها أمن المجتمع الإسلامي وسلامته على امتداد أراضيه الشاسعة هي ضرورة زيادة عدد المسلمين؛ لأنها ستحدد بطريقة حاسمة المستقبل السياسي للعالم الإسلامي».

ويضيف أن «هذا الازدياد السكاني المرغوب فيه لدينا ينبغي أن يفجر الطاقات الكامنة لتوسيع رقعة الأرض الزراعية وخلق فرص العمل في المجالات الصناعية والعلمية والتقنية المستحدثة لتطوير الزراعة والصناعة الإسلامية».

ويرى أيضاً أن القوى العلمانية واللادينية الإلحادية، وبحماية من القوى الماسونية الدولية، تحارب الازدياد السكاني المرغوب فيه لدينا، «وهذا يجري وفق خطة دولية مبرمجة؛ منها تخفيض نسبة المواليد المسلمين، أو الوقوف بهم عند حد معين عن طريق التعقيم أو تحت تأثير بعض الفتاوى المدعومة بأموال ودعايات بعض المنظمات الغربية المهتمة بموضوع الزيادة السكانية الإسلامية».[8]

نقد أبي الأعلى المودودي للفكرة

كان المفكر الإسلامي أبو الأعلى المودودي، مؤسس "الجماعة الإسلامية" في باكستان، من ألد أعداء تحديد عدد السكان في العالم الإسلامي، وقد كرس أحد كتبه لمهاجمة حركة تحديد النسل.[9]

ويذهب المودودي في كتابه **حركة تحديد النسل**، إلى «أن تحديد النسل، في حد ذاته، خروج سافر على نظام الإنسان الفطري» (ص85)، ويشير إلى وجود علماء اجتماع وسكان بين الأوربيين أنفسهم يؤيدون الزيادة السكانية، ومنهم كولين كلارك الذي يقول: «إن الإنسان لو استغل أرضه بالمهارة التي يستغلها الفلاح الهولندي لأصبح إنتاجه الزراعي من المساحة المزروعة حالياً كافياً لـ 28000 مليون نسمة (28 مليارا)، أي لعشرة أضعاف العدد الحالي لسكان العالم، بحيث يعيشون جميعاً على مستوى يوازي المستوى المرتفع في غرب أوربا»، (ص121).

ويبدو مثل هذا التنبؤ بعيداً عن الواقع اليوم رغم تقدم العلوم الزراعية. فقد برزت المشكلات البيئية بشكل حاد وظهرت للإنسان المعاصر والأسرة

الحديثة مطالب واحتياجات كثيرة إلى جانب الغذاء. هذا إذا افترضنا قدرة سكان العالم على استغلال الأرض «بمهارة وقدرة ووسائل الفلاح الهولندي»، وما أبعد معظم دول العالمين الثالث والإسلامي عن ذلك!

على أي حال، ينفي أبو الأعلى المودودي في كتابه الذي وضعه في أواخر خمسينيات القرن العشرين مخاطر الانفجار السكاني في باكستان ويقول: «مما يجوز لنا أن نقوله بكل طمأنينة وجزم بالنسبة إلى باكستان على الأقل أن أزمتها الاقتصادية ليست إلا وليدة أعمالنا الخاطئة القائمة على قصر النظر، وأن كثرة السكان وتضخمهم المتزايد فيها ليست إلا من آثار رحمة الله حتى من الوجهة الاقتصادية البحتة» (ص121). ويرى أن لتكاثر السكان فوائد جمة بقوله: «إن لزيادة أفراد الأسرة أهمية كبرى بالنسبة للمزارعين والمشتغلين بالزراعة... وأنه لا بلاء أعظم بالنسبة لهذه الأسرة من أن يكون أفرادها في قلة فيضطرون إلى استئجار غيرهم لمعاونتهم في أعمال الري والزراعة والحصاد وما إليها» (ص123).

وربما كان المودودي هنا، فيما يبدو، ينظر لمستلزمات نجاح الزراعة والفلاحة في أرياف البلدان النامية والفقيرة، والتي يكاد العاملون في الحقل، من نساء وأطفال وشيوخ وأنسباء وأقارب الفلاح، يستهلكون بشكل كامل تقريباً ما تنتجه الأرض المزروعة، والتي تكون في معظم الأحيان حقولاً صغيرة تزداد تفتتاً كلما توفي فلاح وتقاسم ورثته التركة.

والمعروف أن هذا النوع من الزراعة يكاد يكفي حاجة الفلاحين وربما بعض سكان المدينة. أما الدول الإسلامية، وبخاصة إن ازداد سكانها وحاولت الاستغناء عن الاستيراد، فهي بحاجة إلى زراعة ممكننة وحقول

واسعة على النمط الأمريكي والكندي والأسترالي، وهي الدول التي تتمتع بفائض ضخم من الحبوب والمواد الغذائية اليوم، وهذه الدول الغربية هي نفسها كذلك الدول التي لا يتوقع أحد أن تكون أنظمة الجماعات الإسلامية على علاقة وثيقة بها، إن استلمت السلطة في بلادها.

ويتناول المودودي فكرة أخرى في مجال الرد على دعاة تحديد النسل، فـ«الفطرة بنفسها تتولى الاهتمام بتنظيم النسل ووضع الحد المناسب لتضخم أفراد كل نوع من أنواع الخلائق، وإن اهتمامها هذا شامل للنوع البشري أيضاً» (ص129).

وربما صدق هذا التوازن في القرون السابقة. ولكن ما نراه اليوم من تقدم العلوم الطبية والوقاية والتطعيم ومكافحة الأوبئة على مستوى دولي فعال، إلى جانب تقديم المساعدات الغذائية للدول الفقيرة ومناطق المجاعات، قد غيّر بشكل فعال التوازن السكاني المتوارث بين المواليد والوفيات. وأصبحت دول كثيرة، ومنها دول إسلامية كبرى، أمام مشكلة سكانية حادة، وما يرتبط بها من ازدحام مدن وبطالة. وينفي المودودي شرعية تحديد النسل وحتى تنظيمه: فـ«ليست هذه الحركة إلا ثمرة من ثمار شجرة الإلحاد والدهرية، وأن الذين تكون أذهانهم خالية من فكرة الإله ولا يتفكرون في نظام الكون ولا يتصرفون في مختلف شؤون الدنيا إلا على أن لا وجود للإله... هم الذين رفعوا لواء هذه الحركة... وغني عن البيان بعد إيضاح هذه الحقيقة أن هذه الحركة متصادمة مع الإسلام في صميمه، وأن مبادئها ومبادئه على طرفي نقيض» (ص138).

ويهاجم المودودي أدلة واستدلالات الفقهاء المعاصرين ممن يؤيدون تنظيم النسل، بما في ذلك من يقيس تحديد النسل على ممارسة "العزل"

الذي يجيزه الشرع. ويقول: «إن العزل ما كان عاماً شائعاً بين المسلمين جميعاً ولا كانت قد قامت فيهم حركة لتحديد النسل ومنع الحمل ولا كان المقصود أن تتخذ من العزل سياسة قومية . . . وإنما كانت هناك ثلاثة أسباب هي التي حملت على العزل: خشية أن تحمل "الأمَة" أي العبدة أو الجارية وخشية أن تستحق "الأمَة" إقامة دائمة إذا صارت أم ولد، وخشية أن يتعرض الرضيع لنوع من الضرر» (ص140).

ويستعرض زميل المودودي وشريكه في وضع الكتاب خورشيد أحمد حركة تحديد النسل، فيهاجمها بدوره قائلاً: «إن زيادة السكان هي السر الكامن في عظمة أوربا الجديدة وتقدمها الباهر في ميادين العلم والفن والصناعة» (ص179).

ويختتم خورشيد أحمد مداخلته بأن العلاج السليم لمشكلة زيادة السكان «إنما هو الأخذ بالوسائل العلمية الحديثة لزيادة الإنتاج في المجالين الزراعي والصناعي» (ص206). ولكن يمكن الرد على آراء خورشيد أحمد بأن الدراسات والإحصائيات المعروفة عن الدول النامية تظهر كذلك وبوضوح عبء الخدمات المختلفة على الميزانية العامة للدولة، والمبالغ الكبيرة التي تخصص لدعم المواد الغذائية ونشر التعليم وتطوير الخدمات الصحية وتوفير المسكن والدواء، وما يستلزم ذلك كله من مبالغ ضخمة بالعملات الأجنبية أحياناً. ولاشك في أن هذه الأعباء تتضاعف مع تضاعف عدد السكان، الأمر الذي يؤثر بشكل كبير في الاستثمارات التنموية وتراكم رؤوس الأموال والتوفير. كما أن ظروف العولمة الراهنة واتفاقيات التجارة الدولية تضع جميع الدول النامية ذات الكثافة السكانية

العالية في وضع لا تحسد عليه، وتعقِّد خطوة «الأخذ بالوسائل العلمية الحديثة لزيادة الانتاج في المجالين الزراعي والصناعي»، كما يقترح خورشيد أحمد.

جدل في صفوف الإخوان

وضع الشيخ حسن البنا مرشد الإخوان المسلمين في رسالته **نحو النور** مجموعة من النقاط التنفيذية لتحسين الأحوال العامة والنهوض بمصر، سماها "بعض خطوات الإصلاح العملي". وقد دعا في هذه الخطوات إلى «علاج قضية المرأة علاجاً يجمع بين الرقي بها والمحافظة عليها وفق تعاليم الإسلام». كما طالب بـ «تشجيع الزواج والنسل بكل الوسائل المؤدية إلى ذلك، ووضع تشريع يحمي الأسرة ويحض عليها ويحل مشكلة الزواج».

ويتطرق الباحث ريتشارد ميتشل في كتابه عن الإخوان المسلمين لموقفهم من ازدياد السكان، فيقول: إن جمعية الإخوان لم تكتف بمهاجمة الفكرة، بل كانت تدعو إلى حل "إيجابي" للمشكلة. وقد حدث تحول جزئي في رأيها مع مرور الوقت، وفي عام 1953 أصبح ما اعتبر بالأمس تنازلاً رأياً للجماعة بمقتضى رسالة رسمية نشرت ذلك العام وعالجت مشكلات الزواج والمرأة، بعنوان "المرأة بين البيت والمجتمع". وقد أوضح الكاتب في تلك الرسالة «أن الإسلام يحبذ الإكثار من التوالد، إلا أنه يسمح في ظروف خاصة بمنع الحمل، أما طريقة ذلك فقد كانت هناك سابقة في عهد النبي ﷺ إذ لم يعترض على العزل. ثم جاء العلم الحديث بوسائل أخرى هي الإعقام والوسائل المادية لمنع الحمل، وليس هناك ضرر

من استعمال هذه الوسائل لأنها أقل إضراراً بالرجل والمرأة من العزل. وعلى كل حال لابد من وجود أسباب قوية لمنع الحمل؛ منها تلك الحالات التي يحيق بالمرأة فيها أو يتهدد حياتها خطر من جراء الحمل، أو حين تكون المرأة مثقلة بأعمال لا مناص لها من القيام بها، أو حينما يحس الرجل بضرورة تخفيف عبء غلاء المعيشة بتقليل عدد أبنائه، وهكذا لا يجوز قطعاً بأية حال إباحة تحديد النسل بقصد الاستمتاع والدعة واللذة التي تتاح في زواج دون ذرية». ولكن هذه الآراء ظهرت في كتاب، ولم ترد ضمن آراء الجمعية حول نتائج زيادة السكان، ومع ذلك فقد ثبت بمؤشرات أخرى تحول الجمعية عن موقفها الأول.[10]

من المفيد هنا أن ننظر في بعض ما جاء في كتاب محمد شوقي زكي، وهو في الأصل رسالة جامعية أعدت قبيل عام 1952، تحت إشراف أستاذ جامعي كان عضواً في قمة الهرم الإداري للإخوان المسلمين بمكتب الإرشاد العام.[11] ويتحدث الباحث عن الإخوان المسلمين ومشكلة السكان، فيقول إن قناعة الإخوان كانت دائماً «أن مصر لا تشكو من قلة الموارد التي تكفي حاجة سكانها، وإنما تشكو من سوء توزيع الثروة، وعدم استغلال الثروة المعدنية، والعمل على توسيع رقعة الأرض الزراعية. وبالجملة، فقد كانوا يؤمنون بـ"الوسائل الإيجابية" في علاج مشكلة السكان» (ص65).

وعندما كتب أحد الإخوان يطالب بتحديد النسل كعلاج لمشكلة الفقر، رد عليه كاتب آخر في مقال نشر بالعدد الأول من مجلة الإخوان المسلمين **المسلمون** التي بدأ صدورها عام 1933، جاء فيه: «إن مصر تتسع لأربعين مليوناً، ولا يضج فرد فيها بشكوى لو أن الحكومات في مصر فكرت في

استغلال الصحراء بالزراعة والتعدين، وفكرت في استغلال بحارها الواسعة، وفكرت في استغلال موقعها العالمي الفريد، وفكرت في استغلال نيلها الذي يفيض بالخير الدافق كل عام». ويرد محمد شوقي زكي على هذا الطرح الوطني المتحمس فيقول: إننا مع تقديرنا للآراء المخلصة التي أدلى بها الكاتب المحترم لا نستطيع أن نوافقه على أن الفقر مرده في مصر إلى "سوء توزيع الثروة"، لا قلة الإنتاج. وكذلك قوله «إن مصر تتسع لأربعين مليوناً، ولا يضج فرد فيها بشكوى». ونلتمس للأستاذ الكاتب العذر في الوقت نفسه، فبالإضافة إلى أنه ليس اختصاصياً في الاقتصاد، فقد غلبته الحماسة وهو في معرض الرد على كاتب آخر دفاعاً عن عقيدة دينية. ويضيف: أما سوء توزيع الثروة فالجميع متفق عليه بلا استثناء، والذي نقصد الاعتراض عليه هو إنكار قلة الإنتاج. فقد ازدادت مساحة الحاصلات بعد تغيير نظام الري بنسبة الربع مما كانت عليه في بداية هذا القرن، لكن متوسط غلة الفدان لم يتحسن. وهكذا، «زادت كمية الإنتاج الزراعي بمقدار 25٪ في نصف قرن، بينما زاد عدد السكان بمقدار 100٪، وعلاوة على ذلك تبين الإحصاءات الزراعية هبوطاً محسوساً في غلة أهم الزراعات الغذائية، وأغلب الظن أن هذا الهبوط راجع إلى اطراد إجهاد التربة وإلى نقص في الأسمدة».

أما القول بأن مصر تتسع لأربعين مليوناً ولا يضج فرد فيها بشكوى فقول لا يخلو من المبالغة. فقد ارتفع عدد سكان مصر من نحو عشرة ملايين عام 1900 إلى 16 مليوناً عام 1938. وهي زيادة لم تكن مصحوبة بزيادة مماثلة في الأرض المزروعة. كما أن معظم الاقتصاديين قد اتفقوا على أن الحجم الأمثل للسكان في مصر (Optimum Population) لا يزيد

على 12 مليون نسمة. ووصف معلومات عام 1950 السكانية في مصر مقارنة بالدول الأخرى بأنها مخيفة وقال: «الأرقام الإحصائية توقفنا على حقائق مروعة».

ومن الواضح أن العلوم الزراعية قد تطورت خلال الخمسين سنة الأخيرة، منذ أن أعد محمد شوقي زكي كتابة المذكور. ولكن آثار الكثافة السكانية وضغوطاتها لاتزال واضحة وفي تزايد. كما أن حاجات المصريين، مثل غيرهم، لم تعد محصورة بالغذاء وحده.

المؤامرة.. والببغاوات

يعتبر المؤلفان الإخوانيان محمود محمد الجوهري، رئيس جمعية "الأخوات المسلمات" الفرع النسائي للحركة ومحمد عبدالحكيم خيال أن فكرة تحديد النسل "مؤامرة غربية" و"خطة مدبرة ضد المسلمين بالذات" (ص305). ويقولان: إن الله سبحانه قد فضل المرأة الولود على العقيم. وقال ﷺ: «سوداء ولود خير من حسناء عقيم». وروي عن عمر ابن الخطاب (رضي الله عنه) أنه كان يقول: «إني لأتزوج المرأة ومالي فيها حاجة، وأطأها وما أشتهيها. قيل له: وما يحملك على ذلك يا أمير المؤمنين؟ قال: حبي أن يخرج الله مني من يكاثر به النبي ﷺ النبيين يوم القيامة، وإني سمعته يقول: عليكم بالأبكار فإنهن أعذب أفواهاً وأحسن أخلاقاً وأنتق أرحاماً أي أقبل للولادة وإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة». ويضيف الجوهري وخيال: «إن الإسلام يطلب القوة للمجتمع الذي يقوم على منهجه، القوة بكل أسبابها المعنوية والمادية، ومن أسباب القوة المادية

كثرة النسل... ولما كانت مؤامرة تحديد النسل وأسطورة الانفجار السكاني التي يرددها الشاذون هنا، وتعمل لها الببغاوات عندنا في إخلاص عن طريق مراكز تنظيم النسل المنتشرة في مؤسساتنا الصحية والجمعيات النسائية، ذات أبعاد خطيرة على وجود الأمة المسلمة، فإن كشف هذه المؤامرة وفضحها أصبح من أول واجبات العاملين للإسلام لإزالة الأشواك عن طريق نساء المسلمين ورسالتهن، ورفع غشاوات الغزو الفكري عن قلوبهن وعقولهن». ويستعرض المؤلفان بعض الإحصائيات المتداولة عن تزايد سكان العالم، وما في ذلك من تهديد مفترض للموارد المختلفة. ويركزان على أن هناك نحو 220 ألف "طفل مسلم" جديد يومياً، «وهذا يدل على أن ظاهرة التفوق هذه تمثل جيشاناً في عالم الإسلام بما يدل على تفوق ظاهر لهذه القوة المؤمنة بالله، بينما نجد أن الانحسار السكاني واضح الدلالة في عالم الغرب».

ويضيف الكاتبان أن «المجتمع الغربي لا يتبنى فكرة تحديد النسل فحسب، بل يفرضه فرضاً على عالم الإسلام، بينما يعلن البابا بولس الثاني عشر رأيه صراحة في تأييد المسيحية لكثرة النسل». ويستشهد المؤلفان كذلك بفقرة للإسلامي المغربي "علاّل الفاسي" يقول فيها: «إن التنقيص في عدد المواليد لا يخدم إلا مصلحة الاستعمار والصهيونية». ويضيف الفاسي: «أما ادعاء أن التنقيص من عدد السكان ضروري لتنفيذ التخطيطات الاقتصادية وتحقيق النمو فهو خطأ من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الاجتماعية؛ لأن المواليد لا يولدون بأفواههم فقط بل يولدون بعقولهم وسواعدهم، فهم مادة وعامل قوي في النمو الاقتصادي وتقوية الإنتاج، وليسوا مجرد طفيليين في المجتمع، وإنما عجز التدبير من

الحاكمين وسوء توزيع الثروة على المواطنين والتخلي عن الأقاليم الوطنية للمستعمرين هو الذي يدفع إلى هذا التفكير الكسول، الذي يرضى بهذه التدابير غير الإنسانية، ولا يعلم أن مقتضيات التطور الحديث تقضي بتحمل الدولة لتكاليف العائلة».

ويختتم المؤلفان حديثهما بالتأكيد على حاجة المسلمين في الدرجة الأولى إلى التوالد والتناسل؛ لأن الإسلام مهدد في معاقله الأولى ويواجه حرباً صهيونية وصليبية وماركسية استعمارية لا قبل له بها، وأن هذه الحروب ستطول، ويسقط فيها كثير من المسلمين... فتحديد النسل موضوع يمس الكيان الإسلامي في أساسه، ويقوض أساساً مهماً من أسس قوة المسلمين، وهو القوة العددية.[12]

ويجيز كتاب **النظام الاجتماعي في الإسلام** من كتب "حزب التحرير الإسلامي" ممارسة العزل، فالعزل «جائز مطلقاً مهما كان قصد العازل، سواء قصد من ذلك عدم النسل أو تقليل الأولاد أو قصد الشفقة على الزوجة... ولا يقال إن العزل قتل للولد قبل خلقه فقد وردت أحاديث صريحة ترد على ذلك.. ولا يحتاج الرجل حتى يعزل إلى إذن زوجته... وحكم العزل هذا ينطبق على استعمال الدواء لقتل الميكروبات من أجل عدم الحمل، أو استعمال الكيس لعدم الحمل، وكذلك استعمال ما يقطع الحمل من أصله... ويجوز للرجل أن يستعمل دواء أو أن يجعل امرأته تستعمل الدواء».[13]

وموقف التيار السلفي كما هو واضح في فتوى الشيخ عبدالعزيز بن باز وفتوى مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية هو أنه

«لايجوز تعاطي هذه الحبوب لمنع الحمل؛ لأن الله جل وعلا شرع لعباده تعاطي أسباب النسل وتكثير الأمة... ولأن الأمة في حاجة إلى كثرتها حتى تعبد الله، وحتى تجاهد في سبيله، وحتى تحمي المسلمين من مكائد أعدائهم، فالواجب ترك هذا الأمر وعدم استجازته واستعماله إلا للضرورة، فإذا كان هناك ضرورة فلا بأس، كأن تكون المرأة مصابة بمرض في رحمها أو غيره... كذلك إذا كانت ذات أطفال كثيرين قد تراكموا وكثروا ويشق عليها الحمل فلا مانع من أخذها الحبوب مدة معينة كسنة أو سنتين (مدة الرضاعة) حتى يخف عنها الأمر، وحتى تستطيع التربية كما ينبغي، أما إذا كان استعمالها لأجل التفرغ للوظيفة أو الرفاهية أو ما أشبه ذلك مما يتعاطاه النساء اليوم فلايجوز».[14]

موقف الأزهر الشريف

تحدث شيخ الأزهر الأسبق المرحوم محمود شلتوت في كتابه **الإسلام عقيدة وشريعة** عن تنظيم النسل في فصل كامل قال في أوله: «لما كان تحديد النسل بمعناه المعروف وهو الوقوف بنسل الأمة عند عدد معين لا تقصده أمة تريد البقاء خصوصاً في هذا العصر... كان لابد أن يراد به ما يلتقي مع معنى التنظيم الذي لا يأبى الكثرة ولا يقتضي الوقوف بالنسل عند حد معين. لهذا اخترت "تنظيم النسل عنواناً لهذا الفصل».

تساءل الشيخ شلتوت: من له حق الولد، أهو الوالد وحده، أم الوالدان معاً، أم أن الولد حق مشترك بينهما وبين الأمّة؟

ثم يضيف: إننا لم نر لفقهائنا بحثاً صريحاً كهذا وإن لم يغفلوا الإشارة إليه. فمن العلماء من رأى أن الولد حق للوالد وحده، فله إن شاء أن

يحصله، وله إن شاء ألا يحصله. ومن أصحاب هذا الرأي الإمام أبو حامد الغزالي (- 505 هـ).

ومنهم من يرى أنه حق للوالدين معاً، ومن أصحاب هذا الرأي علماء الحنفية. ومنهم من رأى أن الولد حق مشترك بين الأمة والوالدين ولكن حق الوالدين أقوى، ومن أصحاب هذا الرأي الشافعية والحنابلة والجمهور من أصحاب المذاهب الأخرى. ومنهم أخيراً من يرى أن حق الأمة في الولد أقوى من حق الوالدين، ومن هؤلاء طائفة من رجال الحديث.

يرى الإمام أبو حامد الغزالي أن منع الولد، أي منع الحمل، مباح ولا كراهة فيه. لأن النهي إنما يكون بنص أو قياس على منصوص، ولا نص في الموضوع ولا أصل يقاس عليه. كما أن من بواعث منع الحمل ما ليس منهياً عنه ولا مكروهاً، وذلك كما قال: مثل استبقاء جمال المرأة ونضرتها، ومثل الخوف من كثرة الحرج بسبب كثرة الأولاد. ويرى الحنفية أن منع الحمل مباح بشرط أن تأذن فيه الزوجة لاشتراكهما في حق الولد. ولكن المتأخرين أفتوا في زمانهم بجواز المنع لأحد الزوجين بغير رضا صاحبه إذا خيف على الولد السوء لفساد الزمان. ويرى جمهور العلماء من فقهاء الأمصار أن منع الولد مكروه نظراً لحق الأمة فيه. ومن أصحاب هذا الرأي ابن قدامة الحنبلي والإمام النووي الشافعي، الذي يقول في شرحه لصحيح مسلم: والعزل مكروه عندنا في كل حال، وكل امرأة سواء رضيت أم لا لأنه طريق إلى قطع النسل، ولهذا جاءت تسميته في الحديث: الوأد الخفي.

وأخيراً يرى جماعة منهم ابن حبان البستي (-354 هـ) وابن حزم (-456 هـ)، تحريم منع الولد مطلقاً، وقد غلّب هؤلاء حق الأمة في الولد على حق الوالدين. وقالوا: إن في العزل قطع النسل المطلوب شرعاً من الزواج، وفيه أيضاً صرف السيل عن واديه مع حاجة الطبيعة إليه.

ولكن ما موقف الشريعة من كثرة النسل؟ وهل المطلوب الكثرة القوية أم الهزيلة؟

يقول الشيخ محمود شلتوت: إن الشريعة الإسلامية قد جعلت الولد حقاً مشتركاً بين الوالدين والأمة. فالولد إذا كان ذكْراً لأبيه فهو لَبنَة من بناء الأمة. والشريعة الإسلامية حثت على مبادئ القوة والعزة وكثرة الأيدي العاملة في عمارة الكون. ومن هذا، يضيف الشيخ شلتوت، يتبين أن القول بإباحة منع الحمل على الإطلاق كما يراه أبو حامد الغزالي، أو برضا الزوجين كما يراه الحنفية، فيه إهدار لحق الأمة، فحق الأمة يجب أن يكون له المكان الأول من النظر والاعتبار، خصوصاً في زمننا هذا الذي أصيبت فيه الشعوب الإسلامية بالضعف والانحلال والتمزق. ولكن «وكما أن الطب لا يقر حملاً فيه إضرار بالمرأة أو بالنسل، وتوافقه الشريعة في هذا، فالشريعة أيضاً لا تعجبها كثرة هزيلة، ولا تقيم لارتفاع نسبتها في التعداد وزناً، ولا يتخذ منها النبي الكريم مبعثاً للمباهاة بها، بل بالعكس تمقت الشريعة هذه الكثرة وتحقرها».

ويستند الشيخ شلتوت في اجتهاده هنا إلى الحديث النبوي المعروف: «توشك الأمم أن تداعى عليكم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها. فقال قائل: ومن قلة نحن يومئذ؟ قال: لا، بل أنتم كثيرون، ولكنكم غثاء كغثاء

السيل . . . » فالحديث يشير إلى أن الكثرة التي تملكها عوامل الضعف كثرة لا خير فيها . فالشريعة ، في الوقت الذي حثت فيه على كثرة النسل إنماء للأمة وتكويناً لقوتها ، قضت بصيانة هذه الكثرة من الضعف ، ومن أن تكون غثاء كغثاء السيل .

ويتساءل الشيخ شلتوت : إذا كانت الشريعة الإسلامية تطلب كثرة قوية فما هو السبيل إلى الحصول على تلك الكثرة القوية؟

ويجيب عن السؤال : السبيل إلى هذا هو العمل على تنظيم النسل تنظيماً يحفظ له قوته ونشاطه ويحفظ للأمة كثرتها ونماءها . وذلك أولاً : بالعمل على منع الحمل منعاً مؤقتاً يمكّن الأم من إرضاع الطفل إرضاعاً كاملاً نقياً . وثانياً : بمنع الحمل بين الزوجين منعاً باتاً إذا كان بهما أو بأحدهما داء عضال من شأنه أن يتعدى إلى النسل والذرية ، وفي حالة امتناع الزوجين عن قبول عملية منع الحمل يكون لولي الأمر الحق في التفريق بينهما جرياً على قاعدة أن على ولي الأمر سد أبواب الضرر الذي يصيب الأفراد أو الأمة . كما ينبغي على الحكومة والجهات المسؤولة مساعدة الفقراء الأصحاء في تربية أطفالهم وتعليمهم ومنحهم ما يرفه عنهم ضيق الحياة المادية الذي يعرضهم إلى الضعف بسبب الجهل وسوء التغذية . وإذا كان للأمة كما قلنا حق في الولد تنتفع به وتستثمره في الحياة العامة ، والغنْم بالغرْم كما يقولون ، فالواجب على الحكومة أن تتخذ لهذه التدابير الوسائل التي تحقق بها تلك الغايات .

أما فكرة تقليل النسل خوفاً من فقر الأفراد فنتيجتها حرمان الأمة من منبع قوة يمكن الحصول عليها واستخدامها والانتفاع بها فيما ينفع الأمة . ويضيف شيخ الأزهر : ومن البلاء الخطير أن يترك الفقراء تكثر أولادهم

وتتعدد مطالبهم فيقعون مع أسرهم في أسر الحرج ويضعفون عن مسايرة حياتهم الشقية ، وتسوء بذلك صحتهم وتفسد أخلاقهم ، وينحرف السلوك . ويختتم الشيخ شلتوت هذا الفصل في كتابه ، بدعوة الحكومة والموسرين إلى تحمل المسؤولية وإقامة المشروعات الصناعية ، «وإني لأرجو أن نرى قريباً من النظم الاجتماعية ما يريحنا من التفكير في وضع حد للنسل بسبب الفقر وما يجر إليه من البطالة والكسل ، ويحقق لنا كثرة قوية مبنية على اختيار الصالح للبقاء . . فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض» .

ولم يتناول الشيخ شلتوت قضية تنظيم النسل في الطبعة الأولى للكتاب عام 1959 ، ثم خصص لها فصلاً كاملاً في طبعة دار القلم الصادرة في أوائل الستينيات .[15]

وقد أثير موضوع تنظيم النسل في المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية في أيار/ مايو 1965 ، فقرر ما يلي :

1. أن الإسلام رغّب في زيادة النسل وتكثيره ، لأن كثرة النسل تقوي الأمة الإسلامية اجتماعياً واقتصادياً وحربياً وتزيدها عزة ومنعة .

2. إذا كانت هناك ضرورة شخصية تحتم تنظيم النسل فللزوجين أن يتصرفا طبقاً لما تقتضيه الضرورة ، وتقدير هذه الضرورة ، متروك لضمير الفرد .

3. لا يصح شرعاً وضع قوانين تجبر الناس على تحديد النسل بأي وجه من الوجوه .

4. أن الإجهاض بقصد تحديد النسل أو استعمال الوسائل التي تؤدي إلى العقم لهذا الغرض أمر لاتجوز ممارسته شرعاً للزوجين أو لغيرهما. [16]

وفي كانون الأول/ ديسمبر 1980 صدرت فتوى رسمية عن دار الإفتاء المصرية نصت على أن «إباحة تنظيم النسل أمر لا تأباه نصوص السنة الشريفة قياساً على العزل الذي كان معمولاً به وجائزاً في عهد الرسول ﷺ . . . والمقصود بتنظيم النسل بهذا المفهوم هو المباعدة بين فترات الحمل محافظة على صحة الأم . . . أما إذا قصد من منع الحمل وقف الصلاحية للإنجاب نهائياً فإن ذلك أمر يتنافى مع دعوة الإسلام . . . ومن ثم فلا يعد العزل أو استعمال أي مانع حديث قتلاً للولد» . [17]

رؤية شيعية للقضية

ساهم الكتّاب والفقهاء الشيعة في جدل الإسلاميين بخصوص الزيادة السكانية وتحديد النسل. ولعل الراحل آية الله السيد محمد الطهراني من أقوى المعبرين عن معارضة المسلمين وشكوكهم العميقة في حقيقة مرامي وأهداف الداعين إلى تحديد النسل، في كتاب موسع منشور باللغة العربية. [18]

وكان آية الله الطهراني قد كتب حول هذا الموضوع رسالة قصيرة في زمن آية الله الخميني عندما «لم يكن هناك أي ذكر في المجتمع لمسائل قطع النسل بأي وجه من الوجوه، ولم يكن لي علم بالغيب بأن هذه المسائل المهلكة والمدمرة للبيوت والأسر ستظهر فجأة بعد ارتحاله، وتبرز بعد كمون واختفاء" (ص4). وقد أنهى السيد الطهراني "رسالته" في مدينة مشهد في محرم عام 1415 هـ، في نحو خمسين صفحة من الكتاب الحالي

المنشور. وما إن مرت خمس سنوات على وفاة الإمام الخميني حتى تغيرت السياسة الرسمية الإيرانية في هذا المجال، وأصبحت الدولة مؤيدة لتحديد أو تنظيم النسل، مما اضطر السيد الطهراني إلى كتابة "تذييلات" وملاحق لرسالته، وقعت في نحو ثلاثمئة صفحة!

تحمل رسالة الطهراني حول مخاطر تحديد النسل كل أنواع النقد والاستياء. وهو يهاجم فيها الإجهاض والانتحار والوأد والأدوية التي تمنع الرحم من قبول النطفة وتمنع بذلك الحمل. كما يبدي أسفه على «الكثير من النساء المؤمنات» اللاتي يستعملن هذه الأقراص «عند زيارة المشاهد المشرفة، وفي موسم حج بيت الله الحرام لاجتناب الطمث». [19] ويعتبر السيد الطهراني العزل، نوعاً من الوأد الخفي. بل «ليس للطبيب والجراح الحق في إغلاق أنابيب الرحم، ولو كان ذلك بطلب الزوجين أو موافقتهما، لأنه يستتبع نقصان عضو، وتسبيب نقصان العضو حرام شرعاً وعقلاً. فكما أنه ليس لأحد الحق أن يقول للجراح: اقطع يدي، أو أذني أو رجلي، فليس له الحق كذلك أن يقول: أغلق أنابيب الرحم»، (ص43).

ويعمد الطهراني إلى صورة مبتكرة في إظهار مساوئ منع الحمل وتشبيه ذلك بجرائم القتل والتصفية والدمار خلال الحرب العراقية الإيرانية . . فيقول: «أيها الشعب المسلم! علينا أن نكون يقظين! لقد سقط فيما يقرب من شهر واحد من قبل "صدام" الملحد عميل الاستعمار الكافر ما يقرب من مئتي صاروخ على مدينة طهران وحدها، لكن أقراص منع الحمل هذه واستعمال الآلات في الرحم وإغلاق أنابيب النساء وإلغاء

رجولة الرجال. . لا تقل في أثرها عن تلك الصواريخ، بل هي أشد وأعظم».

بدأ التحول الجديد في السياسة الإيرانية تجاه تحديد النسل مع نشر تصريح رسمي يوم 16 صفر 1410 هـ أي عام 1989 في صحيفة **اطلاعات**، انتقد فيه «الزيادة غير المدروسة للسكان» وقال: «إن النمو العشوائي والزيادة غير المنسجمة والمطلقة العنان للسكان، والتدخل اللامحدود للإنسان في الطبيعة يهددان الحياة الطبيعية ومعيشة البشر». ويضيف السيد الطهراني أنه مع نهاية شهر محرم 1415 هـ، وبفضل المساعدات اللامحدودة للصندوق الدولي وهيئة الأمم المتحدة، والنشاط الإعلامي الحكومي نجحت الحملة في «قطع نسل مليون امرأة وتعقيم ثمانين ألف رجل عدا أولئك الذين يستعملون الكاندوم والأقراص وحقن الإبر ونصب اللوالب في الأرحام وغير ذلك من أنواع العقم المؤقت»، (ص131).

ومن مآخذ الطهراني على خطوات تحديد النسل في إيران أنه «لم يجر الرجوع في هذه المسألة إلى مجتهد أو فقيه، ولا إلى رسالة أو فتوى، ولا اتباع للأخبار الصحيحة أو مراجعة لأهل الخبرة والاستشارة».[20]

ويستشهد الطهراني بفتوى المجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة سنة 1400هـ التي اعتبرت تحديد النسل مخالفاً للفطرة الإنسانية والشريعة الإسلامية، والحد من زيادة عدد المسلمين مجرد حيلة لتقليل طاقاتهم الإنسانية وتقوية تسلط المستعمرين على الدول الإسلامية وتصرفهم في ثرواتها. أما دعوة الناس وإجبارهم على تحديد النسل ومنع الحمل بشكل

عام فهو غير جائز شرعاً (ص138). ويضيف الطهراني أن المؤتمر الثامن للعلماء المسلمين المنعقد في القاهرة عام 1977 ميلادية قد اتخذ موقفاً مماثلاً. وبينما تدعو الدول الاستعمارية كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً الدول الإسلامية إلى تحديد النسل باسم تنظيم العائلة، ويبيعون حبوب منع الحمل بأبخس الأثمان، نرى هذه الحبوب نفسها، كما يقول آية الله الطهراني، تكلف الولايات المتحدة الأمريكية أعلى الأسعار، كما يقوم رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية مثل أيزنهاور ونيكسون رسمياً بمعارضة سياسة تحديد النسل في الولايات المتحدة الأمريكية، كما يقرر المجلس الاستشاري الأعلى لدولة الاتحاد السوفيتي منح وسام فخري للأمهات الكثيرات الإنجاب.

ويتهكم السيد الطهراني على الأوضاع السائدة والترويج لسياسة منع الحمل، فيروي عن رجل دين زار إحدى قرى إيران عام 1415 هـ للقيام بمهام دينية، فوجد أن «إدارة الصحة هناك تفتقر إلى الأدوية البسيطة والضرورية للناس، لكنها كانت تقدم بدلاً من ذلك أقراص منع الحمل إلى الأهالي مجاناً» (ص146).

كما صرح رجل دين ثان للنساء في مدينة "قم" بأن القابلة القانونية التي تعمل في أحد مستشفيات الولادة بالمدينة قد حذرت النساء من مراجعة المستشفى للولادة، فقد طلبت الجهات الرسمية من الأطباء تشجيع الولادة القيصرية لكل امرأة تراجع المستشفى بشتى الحجج، وتخويفها من مخاطر الولادة الطبيعية، لتتاح لهم الفرصة لإغلاق المبايض دون حتى وجود داع «لإخبارها أن أنابيبها قد أغلقت»، (ص148). بل يصرح

مسؤول في مستشفى السيدة زينب بمدينة مشهد، وهو من المستشفيات الخيرية التي يراجعها المحتاجون الفقراء غالباً، «بأن إجراء الولادة والعملية القيصرية سيجريان مجاناً لكل امرأة تطلب إغلاق الأنابيب لديها».

ثم يضيف آية الله الطهراني: «والعجب في اعتبارنا أنفسنا مسلمين.. ومتابعتنا لجميع تلك المحن والمشكلات وسقوطنا، من ثم، من أجل عناوين خداعة ماكرة تخدع الأطفال، كمثل جمال المدينة ورفاهية العيش وأمثالها، إلى الحد الذي نصبح فيه مستعدين للقضاء على النسل، وإلى حيث تعمد مليون امرأة شابة قادرة على الإنجاب وثمانون ألف رجل شاب قادر على الإنجاب إلى تعقيم أنفسهم بأيدي أعدائهم» (ص282).

ويقول في مكان آخر من كتابه: «لقد انكشفت جريمة تعقيم مليون امرأة شيعية مسلمة وثمانين ألف رجل شيعي مسلم في إيران يوم الأحد 30 محرم الحرام 1410 هـ، حين نظرت في جريدة **قدس** فكان فيها: «معاون وزير الصحة والعلاج يقول: التزايد السكاني في الدولة يتناقص إلى 1.8٪، المعدل المتوسط للنمو السكاني العالمي 1.7٪، أعلن أن عدد المواليد في أرجاء القطر كان في السنة الماضية مليوناً واحداً و385 ألف نسمة، 78٪ من الأزواج في سنوات الإنجاب في مدن القطر يتبعون برامج تنظيم العائلة»، (ص219).

وقد تحدث الدكتور المرندي وزير الصحة في صحيفة **خراسان** في 24 ربيع الأول 1414 هـ فقال: «لقد بلغ ميزان التزايد السكاني في إيران بعد انتصار الثورة الإسلامية خلال السنوات العشر بين 1976 - 1986 أعلى حد له في تاريخ الدولة، فقد بلغ 3.9٪، كما أن التناقص الشديد لموت الأطفال

الذين تقل أعمارهم عن السنة الواحدة، مضافاً إليه الهجرة إلى القطر من دولتي أفغانستان والعراق خلال السنوات العشر بين 1976 - 1986 قد أدى إلى تسريع وتيرة النمو السكاني».

وجاء في تصريحات نفيس صديق، المديرة العامة لصندوق الأمم المتحدة لشؤون السكان عندما زارت إيران: «إن دولة إيران مصممة اليوم على وضع مسألة السكان أيضاً في اعتبارها ضمن خطة تنمية القطر. لقد جئنا إلى إيران لنساعدها في تنظيم خطة سكانية، خطة قصيرة الأمد لمدة سنتين، وستكون التكلفة اللازمة لها 4 ملايين دولار».

وعن تعاون المسؤولين الإيرانيين قالت: «إن جميع هؤلاء المسؤولين يدركون أهمية الحد من عدد السكان، ويعتقدون جميعاً أن عملاً ما ينبغي فعله لمنع التزايد السكاني اللامعقول في إيران... وينبغي على النساء ألا ينجبن قبل سن العشرين ولا بعد سن الخامسة والثلاثين». وأضافت نفيس صديق أن جميع الدول الإسلامية تتعاون مع برامج تنظيم العائلة ما عدا دولة خليجية واحدة، «إلا أن من الشيق ذكر أن وسائل منع الحمل تباع في تلك الدولة في جميع الدكاكين. ويمكنك أن تشتري هذه الأقراص من أي دكان تذهب إليه» (ص224). ويختتم آية الله الطهراني كتابه بالقول «إن الحد من عدد السكان بأي نحو كان، جراء الخوف من الفقر ومشكلات العيش هو ضد فلسفة الإسلام وروح الإيمان». ويستشهد بالآية القرآنية ﴿وفي السماء رزقكم وما توعدون﴾ (الذاريات: 22). وآية ﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب ومن يتوكل على الله فهو حسبه﴾ (الطلاق: 2 - 3)، وببعض الأحاديث النبوية. ثم يأتي إلى ما

جاء في كتاب **نهج البلاغة** «قلة العيال أحد اليسارين»، فيقول: «إن العيال في اللغة العربية ليس بمعنى الولد . . . بل إن العيال بمعنى من يعيلهم الإنسان وينفق عليهم، كمثل الخادم والخادمة، والتلميذ الذي يعينه في كسبه، والعبد والأمة، والضيوف الذين يفدون على المرء، وكمثل تكفل نفقات الكثير من الأقارب والمحارم والزوجة وأمثالهم الذين يعيشون في كنف المرء وتحت إعالته» (ص351).

وهكذا نفرغ من عرض كتاب آية الله الطهراني **الرسالة النكاحية والحد من عدد السكان ضربة قاصمة لكيان المسلمين**، وننتقل الآن إلى النظر في بعض الاجتهادات الشيعية الأخرى حول المسألة. وقد تعمدنا عرض الكثير مما جاء في كتاب آية الله الطهراني لقيمة التجربة في الحركة الإسلامية المعاصرة، ولكونها إحدى المرات القليلة التي أتيحت فيها الفرصة لشعارات الإسلاميين السكانية والأسرية لأن تنتقل مباشرة وبدون تدخل من أي سلطة من دنيا الشعارات إلى مجال التنفيذ، ثم اضطرت الدولة إلى التراجع عن سياستها، بل وتغييرها نحو الاتجاه المضاد.

تناول مجتهدون شيعة آخرون من بين الفقهاء قضية منع الحمل وتحديد النسل فأبدوا مواقف أكثر مرونة. وهو ما نراه معروضاً في كتاب **أحكام علاقات المرأة مع الرجل ومسائلها الاجتماعية**، والذي جمع فيه السيد مسعود المعصومي فتاوى مجموعة من كبار المراجع الفقهية مثل آية الله الخميني وآية الله الأراكي وغيرهما. وقد جاء في الكتاب أنه «يحرم استخدام الأجهزة التي توضع داخل الرحم، أو غلق الأنابيب أو أي عمل آخر لغرض منع الحمل إذا كانت تستلزم النظر إلى العورة، إلا في مقام

الضرورة . . . وبشرط ألا يسبب ذلك العقم الدائم للمرأة ولا إشكالاً في منع الحمل إذا لم يستلزم الوقوع في الحرام».[21] وقد تضمن الجزء الثاني من فتاوى آية الله علي الخامنئي، فتاوى منع الحمل وتحديد النسل. فقد سئل السيد الخامنئي عن جواز امتناع المرأة عن الحمل مؤقتاً دون أسباب تتعلق بالصحة والمرض «وذلك باستعمال الوسائل والمواد التي تمنع من انعقاد النطفة» وكان جوابه: «لا مانع منه إذا كان بموافقة الزوج» (ص63).

وسئل: هل المشكلات الاقتصادية تجيز منع الحمل الدائم؟ فأجاب: «مجرد المشكلات والصعوبات الاقتصادية أو الاجتماعية وغيرها أو عدد الأولاد أو سن الزوجين وأمثال ذلك لا ينبغي أن يعتنى بشأنها للامتناع عن الحمل». وسئل بشكل أعم: هل تجوز للنساء السالمات الاستفادة من الوسائل الحديثة لتحديد النسل مثل إغلاق أنبوب الرحم؟

فأجاب: «لا مانع من منع الحمل عن طريق الاستفادة من الحبوب والأدوية وأمثالها إذا لم يؤد إلى ضرر معتنى به، وأما إغلاق أنبوب رحم النساء فإن كان لغرض عقلاني محلل - أي معقول وشرعي - وكان مأموناً من إلحاق ضرر معتد به جسدياً ونفسياً بها فلا بأس فيه في نفسه إذا كان مع إذن الزوج، ولكن يجب الاجتناب من إجراء هذه العملية عن ارتكاب المحرمات من قبل اللمس والنظر الحرام».

وأجاز السيد الخامنئي «إغلاق القناة المنوية للرجل لمنع تكاثر النسل»، وأباح منع الحمل «بطريقة العزل مع رضا الزوجين».

ولم يجز للمرأة استخدام وسائل منع الحمل دون إذن زوجها بينما أجاز للرجل إغلاق القناة المنوية، ولا إثم عليه إذا لم تكن المرأة راضية بفعل زوجها، لأنه «لا يتوقف ذلك على رضى الزوجة».

وسئل: «هل يجوز للمرأة الحامل التي تريد إغلاق قناة الرحم أن تجري عملية قيصرية للولادة لكي يتم غلق قناة الرحم أثناء العملية أم لا؟ وقد أجاز ذلك إذا أخذت بالاعتبار الاحتياطات المختلفة «حين إغلاق أنبوب الرحم». [22]

إن الفرق بين معارضة آية الله الطهراني لمنع الحمل وتحديد النسل من ناحية، وتأييد السيد الخامنئي للمنع والتحديد حتى بدون أسباب مَرَضية من الناحية الأخرى، إنما يكمن في الحاجة العملية إلى تقليص عدد السكان في إيران بأي ثمن، بعد أن تفاقمت المشكلة، وبات من الصعب حلها جميعاً إذا استمر التكاثر السكاني على حاله، إذا لم تلجأ الدولة إلى الوسائل التي هاجمها آية الله الطهراني بمرارة في كتابه **الرسالة النكاحية**.

آراء في مسائل تنظيم النسل وتحديده

سنحاول في الجزء المتبقى من البحث عرض جوانب مختلفة من الجدل الذي دار ولايزال في العالم الإسلامي حول قضية تحديد النسل منذ ستينيات القرن العشرين.

ينظر عبدالكريم بكار بشكل أشمل إلى العالم الإسلامي فيلاحظ «أن نسبة الزيادة السكانية في العالم الإسلامي بشكل عام مرتفعة إذا قسناها بدول أخرى، فعلى سبيل المثال يزيد السكان في الدول العربية سنوياً بنسبة 3.3٪ في الحد الأوسط، على حين أن الزيادة في بريطانيا واحد في الألف، وفي روسيا تسعة في الألف، وفي فرنسا ستة في الألف. أما في

ألمانيا فإن السكان ينقصون يومياً نحواً من 350 شخصاً!». [23] إن حوالي نصف سكان العالم الإسلامي دون سن 15 سنة. وهذا يعني أن هناك أعداداً هائلة تحتاج إلى تعليم، ثم تحتاج بعد ذلك إلى فرص عمل، وإلى خدمات عامة كثيرة، ويضيف «ليست من أجل إبقاء هذه الجماهير الغفيرة على قيد الحياة، لتكافح من أجل البقاء المجرد، وإنما من أجل استيعابها اجتماعياً وتهيئتها للقيام بوظيفتها في هذه الحياة». لدينا مشكلات خطيرة تتعلق بالمياه والتصحر ومصادر الغذاء، كما أن مئات المليارات من الدولارات ستنفق على الغذاء والدواء (ص10).

ومن مشكلات العالم الإسلامي الحادة، والمرتبطة بصورة شديدة بالانفجار السكاني مشكلة البطالة والتي كانت في باكستان نحو 20٪ وفي أندونيسيا 50٪. وهي مشكلة، كما يقول عبدالكريم بكار، آخذة في التفاقم، حيث هناك ركود عام وصعوبة الحصول على عمل ذي أجر مناسب، وقال أحد الباحثين: إن هناك أجيالاً سوف تولد وتعيش وتموت دون أن تجد عملاً (ص12).

ويبين الباحث المغربي عبدالحق الشكيري في كتابه **التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي**، أن العالم الإسلامي فوق تخلفه فهو مدين حتى آخر إنسان تقريباً، كما تشير إحصائيات صحيفة **الأهرام** 27/ 10/ 1987: «في سنة 1978 كانت ديون العالم الإسلامي 82 مليار دولار، ارتفعت إلى 144 مليار دولار بعد خمس سنوات... وفي سنة 1986 بلغت ديون العالم الإسلامي 230 مليار دولار، تدفع عنها فوائد سنوية تقدر بـ 10 مليارات دولار». [24]

وقد اهتم العديد من الباحثين الإسلاميين والأكاديميين وعامة الكتاب بتناول قضية تحديد النسل وتنظيمه. وباستطاعة القارئ أن يراجع قائمة مختصرة بأبرز هذه الكتب باللغة العربية. وسنحاول استعراض بعض هذه الكتابات تاركين للمستمع أو القارئ الحكم عليها؛ إذ لا مجال لدينا لمناقشة كل رأي. ونبدأ مثلاً بحسان حتحوت، أحد الإخوان المسلمين الذين يبدون مرونة واضحة في العديد من القضايا، كما أنه أكثر انفتاحاً من الآخرين على الأبعاد الدولية للمشكلة. ويقول في كتابه **بهذا ألقى الله**: «أنا شخصياً أستاذ متخصص في أمراض النساء والتوليد كما أنني مهتم بإسلامي كل الاهتمام. وطالما وصفت للسيدات اللاتي كنت أرعاهن وسائل منع الحمل المختلفة. وأنا بصير كل البصر بالمخاطر الصحية للسيدة غزيرة الإنجاب، ومطلع على الإحصاءات المنشورة عن التفاوت بين زيادة الأعداد وزيادة الإمداد» ويلخص وجهة نظره في المشكلة كما يلي: «إن التنمية هي التي تؤدي إلى تقليل الإنجاب، وليس تقليل السكان هو الذي يؤدي إلى التنمية. فحيث الفقر وارتفاع معدل وفيات الأطفال، تضطر الأسر إلى إنجاب أطفال أكثر حتى تضمن الأسر الذرية المطلوبة».

ولكن ثمة ثغرة في هذا الرأي؛ صحيح أن التنمية تؤدي إلى تقليل الإنجاب، ولكن ما السبيل إلى التنمية إذا كانت البلاد غارقة في التكاثر السكاني، والفائض السكاني يبتلع الدخل القومي؟

ويرى حسان حتحوت كذلك جوانب سياسية واجتماعية في القضية بقوله: «في نفسيات الشعوب وضمائرها العامة أن الشعب الذي يفتقد الأمان يتجه لا شعورياً إلى زيادة النسل كوسيلة وقائية تؤمن له

الاستمرار... إن في بعض مناطق العالم حرباً ديمجرافية تهدف إلى تحويل الأغلبيات إلى أقليات، وتحويل الأقليات إلى أغلبيات، ودلائل ذلك في الشرق الأوسط ناطقة». [25]

ويبحث الشيخ يوسف القرضاوي في العديد من مؤلفاته موضوع تنظيم النسل. ويذكر المسوغات الشخصية كالحرج في الدين بسبب حاجات الأطفال والخشية على الرضيع، ويقول إن العصر قد استحدث من الوسائل ما يحقق حماية الرضيع من الضرر، ويرى «أن المدة المثلى في نظر الإسلام بين كل ولدين هي ثلاثون أو ثلاثة وثلاثون شهراً لمن أراد أن يتم الرضاعة». [26]

وفي كتاب آخر من مؤلفاته، يصرح بأن «تنظيم النسل لا حرج فيه من الناحية الدينية». ويقول في موضع آخر: «ليس المقصود في الحديث بكلمة تكاثروا فتح الباب على مصراعيه لمجرد أننا نكثر من النسل ولا نحسن تربيتهم... الزيادة في الكم فقط لا تغني الأمة الإسلامية شيئاً. التكاثر هنا يعني في الحدود التي نقدر بها على تربيتهم». [27] وفي كتاب ثالث نراه يتحدث تحت باب «الموقف السليم من قضية تحديد النسل» فيقول مردداً موقف الشيخ محمود شلتوت: «إن القوة العددية من النعم التي يمن الله بها على الناس، ومما يفخر بها المفاخرون، ويخوف بها المتربصون... ولكن مما ينازع فيه أن الإسلام لا يريد كثرة كغثاء السيل، بل يريد الكم والكيف معاً، فإذا تعارضا فالكيف مقدم على الكم»، ولكن لا ينبغي لتنظيم النسل أن يكون فلسفة للدولة تحمل عليها الناس جميعاً. [28]

ويحذر محمد قلعة جي، في موسوعته الفقهية، من ممارسة العزل لغير حاجة «لما فيه من تقليل أعداد الأمة الإسلامية». ويشترط فيه الحاجة المشروعة وسلامة الوسيلة وموافقة الزوجة.[29]

ويجيز قلعة جي كالقرضاوي منع الحمل للشخص، «ولكن لايجوز أن يكون منع الحمل سياسة تتبناها دولة ما، تطبقها على شعب مسلم... لأن الكثرة العددية لأمة من أسباب منعتها، ولأن المسلمين مكلفون بإصلاح الدنيا كلها، لأن رسالتهم هي الرسالة الخاتمة، ولا يمكنهم ذلك إلا بالكثرة العددية».[30]

ويشن عميد كلية أصول الدين بالأزهر، سعدالدين صالح هجوماً مريراً على مبدأ تنظيم النسل كله في كتابه، حيث يتحدث عن القضية في باب عنوانه «وقف المد البشري في العالم الإسلامي». ويرى «أن كل حضارة أرادت لنفسها العزة والقوة اهتمت أول ما اهتمت بزيادة نسلها».

ويقول: «إذا كان الله قد تكفل بأرزاق العباد، وأمرهم بالسعي في طلبها، فإن قتل الأولاد خشية الفقر والظروف الاقتصادية يكون إنكاراً لقدرة الله وعلمه الشامل... فهو وحده الذي يتولى زيادة النسل ونقصانه تبعاً لحاجة الكون إليه».

ويضيف أن العالم الغربي قد أصيب بفزع شديد من الاطراد المستمر في زيادة أعداد المسلمين. ولهذا «كانت خطة الغرب النصراني في وقف المد البشري الإسلامي أن يقوم بالدعوة إلى تحديد النسل في العالم الإسلامي». ويضيف: «وكان أول من نادى بفكرة تحديد النسل في مصر

هو العميل المأجور والنصراني الحاقد سلامة موسى الذي دفعه أعداء الإسلام إلى ترجمة عدد من الكتب التي تشرح الفكرة وتروج لها بين المسلمين، مع أنه هو لم يكن يؤمن بها طبقاً لخطة الكنيسة، فقد أنجبت زوجته ثمانية».[31]

وعلى النقيض من دعاة التحديد، يرى سعد الدين صالح أن في التكاثر خيراً عميقاً، وفي الموارد ما يكفي لإعاشة أضعاف سكان مصر، ونسلنا ثروة قومية، «فنحن في حاجة إلى زيادة النسل لكي يعود الخير على مصر» (ص272).

ويرى من الزاوية الشرعية «أن فكرة تحديد النسل معارضة لأساس العقيدة الإسلامية من جهة كما أنها معارضة لمقاصد الإسلام وأهدافه من جهة ثانية» (ص276). ويرى الحل الصحيح للمشكلة في زيادة وسائل المعيشة، وتنمية الموارد وتنظيم الهجرات وعدالة التوزيع في الثروة.

والملاحظ عموماً أن الكثير من الكتاب والباحثين، من كُتّاب التيار الإسلامي أو عامة المؤلفين، يركزون كما رأينا على ما يعتبرونه مخططاً غربياً لتقليص أعداد المسلمين. والواقع أن المناشدة الدولية بتقليص السكان في الدول النامية ليست موجهة للمسلمين وحدهم، بل تشمل الملايين من غير المسلمين كالمسيحيين مثلاً في أمريكا اللاتينية والهندوس والبوذيين والوثنيين في آسيا وأفريقيا. وفي الصين نفسها يطبق بتوجيه من حكومتها برنامج صارم للحد من نمو السكان.

ورغم تفهمنا للكثير من مخاوف المسلمين وخلفيتها التاريخية، فإن الباحث لا يرى سنداً قوياً واضحاً لأن "تتآمر" الدول الغربية أو أي جهة

لتقليص سكان مصر أو إيران أو بنجلادش وإندونيسيا مثلاً. ومن هذه الدول ما إذا تقلص سكانها قلت نفقاتها وارتفع فيها مستوى المعيشة ودخل الفرد، وخفت أعباء الحكومة وديون الدولة، والمفترض أن هذا كله عكس ما يريده الأعداء للمسلمين! ومن الخطأ الواضح الذي نقع فيه دائماً، نحن أبناء العالم العربي والإسلامي، أن نساوي في النظرة السياسية والاقتصادية لدولة إسلامية سكانها ستون مليون أو مئة مليون نسمة، ومتوسط دخل الفرد فيها ألف دولار أو خمسمئة، أو أقل، حيث يتزايد شعبها نحو مليونين كل سنة، دون أن تكون قادرة على توفير العيش الكريم لسكانها ومستلزمات الحياة الحديثة لشعبها، بدولة أوربية مثل فرنسا أو ألمانيا أو بريطانيا أو إسبانيا، حيث فرص العمل متاحة للجميع، والبطالة محدودة، ومستويات الدخل والصحة والتعليم وغيرها مرتفعة. ولا ضير في أن تطالب مثل هذه الدول المتقدمة رجالها ونساءها بزيادة النسل بعد أن انخفض العدد عن المستوى المقبول بسبب الرفاهية وعوامل كثيرة أخرى. فحال هذه الدول المتقدمة لا يقارن بحال بعض الدول الإسلامية الكبيرة السكان. وربما كان من المعقول أكثر لو أن أعداءنا شجعوا على زيادة التناسل في العالم الإسلامي، وأعانونا بمختلف الوسائل والمساعدات على هذا التكاثر المتفجر. فمثل هذه الزيادة السريعة ستمتص كل مدخراتنا، وتأتي على استثماراتنا، وتدمر كل البنى التحتية في مدننا، وتتلف المدارس والجامعات والخدمات الصحية، وتجعل الحياة في بلادنا لا تطاق.

ومن الذين هاجموا سياسة تحديد النسل، ضمن نفس منطلقات فكرة التآمر وسوء النية، بعض الفقهاء المشاركين في المؤتمر الثامن لعلماء الإسلام

المنعقد في القاهرة في تشرين الأول/ أكتوبر 1977. ومن هؤلاء الشيخ حسنين محمد مخلوف المفتي السابق وعضو مجلس البحوث الذي صرح قائلاً: «لقد أصدرت فتوى في هذا الموضوع بالذات مطبوعة في الفتاوى، وخلاصتها أنه لايجوز تحديد النسل بغير ضرورة شرعية يقدرها الأطباء المسلمون المختصون». وأضاف أن غير المسلمين يرون في كثرة المسلمين خطراً عليهم وعلى مبادئهم ودينهم... «وقد عثرت على رسالة وجهها أحد الرؤساء المسيحيين للأطباء منهم، يحذرهم من منع الحمل بين أبناء طائفتهم... بينما يدعوهم إلى مساعدة من يريد التحديد أو التنظيم إذا كان من المسلمين».[32]

وهاجم عبدالودود شلبي رئيس تحرير مجلة **الأزهر** فكرة تحديد أو تنظيم النسل قائلاً: «هذه خرافة ومؤامرة على العالم الإسلامي، القصد منها إضعاف الأمة الإسلامية والضغط عليها، حتى لا تنهض وتقوى».[33]

ولاحظ الشيخ محمود صبحي رئيس جمعية الدعوة الإسلامية الليبية «أن وراء هذه الفكرة أعداء للإسلام والأمة العربية... فالإسلام لا يقر تحديد النسل... ونأسف كل الأسف أن يكون مروِّجو هذه الفكرة بعض الكتاب المسلمين... وإذا قسنا جزيرة بريطانيا الصغيرة التي لا تساوي نصف بلد عربي واحد، فتعداد نفوسها يزيد عن خمسين مليوناً، وكذلك فرنسا وألمانيا ودول أوربا كلها. ونحن للأسف الشديد ندعو إلى تحديد النسل المخالف لديننا وشريعتنا، والله سبحانه قد تكفل بأرزاقنا وأعطانا الخيرات الكثيرة في بلادنا، فهذه دعوة خاطئة يقف من ورائها الصهيونية العالمية والصليبية وأشباههما».[34]

ويؤكد سعدالدين صالح الحجم الواسع لهذه المؤامرة على مجتمعات العالم الإسلامي، لتحديد النسل في العالم الإسلامي بأي صورة من الصور، حيث رصدت أوربا مئات الملايين من الدولارات لهذه الغاية. وليس هذا بالأمر الجديد. كما يضيف، فقد أشار المفكر الهندي محمد إقبال (1876 ـ 1938) إلى المجهودات الغربية في هذا المجال، وعزا ذلك إلى خوف أوربا على كيانها السياسي. ومما يثير الريبة أكثر في نفس سعدالدين صالح من مرامي دعوة تحديد النسل أنها لم تقتصر على المجتمعات الإسلامية ذات الكثافة السكانية العالية، بل إن الغرب صدّر هذه الدعوة إلى دول إسلامية تعاني قلة النسل مثل سوريا والعراق والسودان.[35]

ولا تؤيد المستجدات في مجال تنظيم النسل بالضرورة ما لدى الإسلاميين من شكوك إزاء نوايا الدول المتقدمة. ففي بداية كانون الأول/ ديسمبر عام 2000 مثلاً، كما جاء في الصحف، شرّع البرلمان الفرنسي العقم الاختياري، «بعد أن باتت هذه العملية مألوفة ومشرعة في غالبية الدول الأوربية من دون أن تكون مسموحاً بها أو محظورة في القانون الفرنسي».

وجاء في الخبر نفسه أنه «يُجري 25 إلى 30 ألف شخص سنوياً عمليات العقم الاختياري في فرنسا وخصوصاً النساء وذلك خارج أي إطار قانوني».

وقد صوتت كتلتا اليمين واليسار في البرلمان لصالح التعديل الذي ينص على أن «أي شخص راشد يستطيع أن يفيد من عملية ربط الأنابيب (للنساء) أو القناة المنوية (للرجال) بهدف العقم».[36]

آراء محمد سعيد البوطي

ومن الإسلاميين البارزين الذين كتبوا في مجال تحديد النسل محمد سعيد رمضان البوطي، من أساتذة العلوم الشرعية المعروفين في سوريا. وقد بدأ اهتمامه بالموضوع منذ أن دعته نقابة الأطباء في حماة للاشتراك في ندوة عن الإجهاض في تموز/ يوليو 1974. وقد شعر منذ ذلك الوقت بعداء شديد للفكرة وهاجم دعاتها، كما يقول، لعدة أسباب:

1. إن أرباب هذه الدعوة وفي مقدمتهم مالتوس أقاموا دعوتهم على خطيئة كبرى في تقدير الأمور، وفي معنى الرزق الذي يحتاجه الإنسان. فخيرات الأرض كثيرة، والاكتظاظ الذي قد تبدو سماته في بعض الدول مرده إلى قلة استغلال الموارد الطبيعية.

2. إن المتحمسين لهذه الدعوة يذهلون عن حقيقة كبرى، وهي أن الأمة كلما كانت أكثر عدداً ازدادت فيها كذلك أعداد النخبة المبدعة والصفوة العبقرية مقارنة بعامة الشعب. ومن البداهة بمكان أن أي أمة قليلة العدد لا يمكن أن تتمتع بتنوع واسع في مواهب أفرادها.

3. يغيب عن أفكار المتحمسين إلى تحديد النسل أن أمر الإنجاب في المجتمع مهما ترك طليقاً، ومهما تهيأت له الحوافز والمرغبات، يظل واقفاً دون مرحلة الخطر بكثير. فإن الذين ينجبون من مجموع الجيل كله وتنمو ذريتهم، لا يزيدون في أحسن الأحوال الطبيعية على النصف. ثم إن هذه الذرية تقبل إلى الدنيا بقدرات متفاوتة وأعمار في علم الله وغيبه. ومن عجب بعد ذلك أن يؤرق إنسان فكره على مصير

سياسة الإسكان في الأرض، ويبيت يقدح الفكر لوضع المشروعات التنظيمية وتقديمها لهذا الفاطر الحكيم.

4. إن في وقائع التاريخ وتجارب الأمم ما يعاكس أوهام دعاة تحديد النسل. فاليابان مثلاً مساحتها أقل من نصف مساحة باكستان، ومع ذلك سكانها يزيدون بكثير على سكان باكستان، ولم يعقها حجم السكان عن التقدم الاقتصادي. وكان الألمان في القرن التاسع عشر 45 مليوناً يعانون الفقر وضنك المعيشة ولما زاد عددهم تحسنت أحوالهم الاقتصادية.

5. العالم العربي عالم واسع فسيح، مساحته نحو 13 مليون كم^2 في حين لا يزيد سكانه على 125 مليون نسمة. وهو يزيد كثيراً على ضعف مساحة أوربا ويعادل المرة وربع المرة بلاد الصين، ويزيد على المرة ونصف المرة مساحة الولايات المتحدة الأمريكية. ثم إن خيرات هذه الأرض كثيرة، ومتوسط كثافتها السكانية لا يزيد على 8 أو 9 أشخاص في الكيلومتر المربع الواحد، في حين أن الكثافة السكانية في أوربا تزيد على 87 شخصاً للمساحة نفسها. ولهذا، فإن أي تقدم اقتصادي أو عمراني في ربوع الوطن العربي رهن بزيادة سكانه. وما لم تتحقق هذه الزيادة بنسبة عالية، فإن شيئاً من أحلام المشروعات الاقتصادية الكبرى لن يتحقق فيه. هذا لكي لا نتحدث عن مساحة وخيرات العالم الإسلامي الذي هو بالطبع أكثر اتساعاً من الدول العربية.

ولهذا، يحذر البوطي المسلمين من الانزلاق خلف دعوة تحديد النسل، لأن «الغربيين إنما يبثون هذه الدعوة فيما بيننا، حذراً من أن يقود التفوق السكاني في منطقة الشرق الأوسط وسائر العالم الإسلامي، إلى تفوق في

استخدام الآلة والاطلاع في العلوم، فيتحرر بذلك من سلطان الغرب، بل يمتلك زمام القيادة في إدارة دولاب اقتصادي وسياسي يقود المنطقة إلى سدة الريادة في العالم». [37]

ويرى أن خلف الدعوة، إلى جانب المخطط الغربي الشرير والمتربص، «دوافع حقيقية كامنة» أخرى نرى ملامحها في المجتمعات الغربية المعاصرة مثل:

1. تكالب البشر على ملذات الحياة وطغيان الدافع المادي وحب الاستمتاع، فصار الواحد لا يفكر إلا في نفسه، وتقلصت نزعة المسؤولية الاجتماعية والرغبة في تحمل أعباء الأسرة: «فأنت لا تكاد تجد أباً يسأل عن ابنه أو بنته، أو زوجاً يتكفل بنفقات زوجه، أو أخاً يعين أخاه في بعض أمره». [38]

2. طغيان الحاجة إلى المخترعات الحديثة ومستلزمات الرفاهية المنزلية والبضائع الاستهلاكية على عموم أفراد المجتمع. فيسعى كل من الزوجين جاهداً للحصول على أسباب هذه الحياة مهما كانت التكلفة. ولا يتسنى ذلك إلا بالتحرر من الإنفاق على الأولاد وتوجيه الدخل نحو اللهو والبذخ، فيلجئهما ذلك إلى الحد من النسل، بل ربما إيقاف النسل كله.

3. الباب الواسع المفتوح أمام كل شاب وفتاة إلى شتى فنون التحلل والإباحية بعد أن تحكم العلم الحديث في عملية الحمل والإجهاض، فيسر بذلك سبل المتعة المحرمة دون أن يشوبها كدر.

4. ظاهرة الحرية الشاذة التي تستمتع بها المرأة الغربية ومقلداتها. فكان من عاقبة ذلك أن تبدلت طبائعهن، وأصبحت الواحدة منهن لا ترغب في الوظيفة الفطرية التي نشأها الله عليها. وصارت المرأة تفر من ظروف الحمل والرضاع، «لتبقي على رشاقتها ومظهرها اللذين عرفت بهما منذ كانت فتاة عازبة».[39]

ويثير البوطي في كتابه العديد من النقاط المهمة ولكنه كباقي الإسلاميين لا يعطي جوانب أساسية من المسألة أي اهتمام. فصحيح مثلاً أن الدول العربية واسعة المساحة ولكن تنمية وتحديث بنيتها التحتية وخدماتها بحاجة لأموال واستثمارات ضخمة وتنسيق سياسي وتضحيات معيشية واقتصادية من بعض الدول. مما يجعل حجم وإمكانيات العالمين العربي والإسلامي الظاهرية معطيات نظرية بحتة.

ولاشك في أن الكثير من الغربيين يشاركونه نقده للواقع الحالي للسلوك الاستهلاكي في أوربا وأمريكا ومشكلات العلاقة بين المرأة والرجل وقضايا الأسرة في الغرب. ولكن البوطي لا ينتبه إلى تأثير التطور المادي على الروابط الاجتماعية. وهذا كذلك ما لا يستوعبه معظم الإسلاميين المعاصرين. فتراهم مثلا يطالبون العرب والمسلمين بالاكتفاء الذاتي صناعياً وزراعياً وعسكرياً، وهذا يعني بالطبع، ضمن ما يعني، تحديث وتصنيع المجتمع وحدوث تحولات اجتماعية كبرى في داخل المجتمعات العربية والإسلامية، ومنها مثلاً العلاقة بين المرأة والرجل، وحجم الأسرة، والعادات والتقاليد وغير ذلك.

ومن المستحيل تطوير الاقتصاد من صناعة وزراعة وتجارة واستثمار وغير ذلك، في أنحاء العالم الإسلامي، دون أن تحدث تغييرات عميقة وشاملة في مجتمعات هذه الدول وشعوبها.

وفي حين يرحب الإسلاميون بالمكاسب والتطورات المادية من صناعة وقوة عسكرية ومؤسسات علمية ومالية وتعليمية في المجتمعات العربية والإسلامية، ويطالبون كذلك بارتفاع مستوى المعيشة والدخل لعامة الشعب، نراهم في الوقت نفسه يتوقعون تمسك الناس رجالاً ونساء بالتقاليد والأفكار نفسها، بل ربما العودة إلى فتاوى واجتهادات عصور قديمة.. وهذا صعب إن لم يكن مستحيلاً.

سكان مصر... ونكسة حزيران/يونيو 1967

ومن أساتذة الجامعات الآخرين الذين هاجموا فكرة تحديد النسل عبدالعزيز بن الدردير، أستاذ التفسير في جامعة أسيوط. وهو يكرس كتابه للرد الفقهي على كل النصوص الدينية التي يستعين بها دعاة تحديد النسل من رجال دين وغيرهم. ويقول مثلاً، إن الفقهاء جميعاً اعترضوا على العزل وكرهوه: «إن علماءنا الأفاضل حين يفتون بجواز "تنظيم النسل" إنما يأخذون بجانب من أقوال الفقهاء وهم يختارون الجانب الذي يوافق هوى المسؤولين في مسألة كثر فيها الخلاف بين الفقهاء، ولاشك أيضاً أنهم يقصدون بالجواز وقت الضرورة وليس في كل الأحيان، ولاشك أيضاً أنهم يقصدون أن تكون المسألة شخصية وليست عامة لكل الناس».[40]
ويضيف في مكان آخر: «إن الملاحظ لدعاة التقليل من النسل الآن على مستوى وزارة الإعلام [في مصر] ومن يسير في ركابها من العلماء يجد أن الغرض الواضح من تلك الدعوة إنما هو الخوف من الكثرة التي هي في نظرهم تزيد على موارد الدولة الطبيعية وتؤدي في نظرهم أيضاً إلى انخفاض مستوى الفرد في المعيشة والفرار من الكثافة السكانية التي تؤدي

في نظرهم أيضاً إلى أن تضيق بهم أرض الله تعالى . . . وبعبارة واضحة يريدون إيقاف التناسل حتى لا يطعم الوليد معهم فلا يشاركهم طعامهم ولا يقاسمهم أرزاقهم ولا يضيق عليهم سكناهم . والعجيب أنهم على الرغم من هذه النوايا السيئة الواضحة السوء في كل خطبهم وكلامهم يجدون من علمائنا من يقول لهم : إن التنظيم غير مصادم للنصوص القرآنية والأحاديث النبوية» .[41]

ويجد الدردير في كتاب الله وسنة رسوله، كما يقول في بحثه ما يزيد على المئتي نص تؤكد «أن الرزق مسألة مفروغ منها قبل أن يخلق الله تعالى الدنيا بأزمان بعيدة» .

ولا يحاول أن يتفهم النصوص القرآنية والأحاديث، إلا بما يتعارض مع دعوة تحديد النسل أو تنظيمه، على أي وجه كان . ويذكر آيات الرزق ومنها ﴿والله يرزق من يشاء بغير حساب﴾ (البقرة : 212)، ﴿وترزق من تشاء بغير حساب﴾ (آل عمران : 27)، ﴿وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها﴾ (هود : 6)، وآيات أخرى كثيرة في هذا المجال .

ويورد مثلاً تفسير القرطبي للآية الأخيرة ما نصه :

«قيل لبعضهم : من أين تأكل؟ فقال : الذي خلق الرحى يأتيها بالطحين، والذي شدق الأشداق هو خالق الأرزاق» .

ولا يعير الدردير في هذا السياق أي اهتمام لتنوع احتياجات المجتمعات الحديثة حيث تجاوز ذلك موضوع الطعام إلى الخدمات التعليمية والصحية والإسكان والطرق والعديد من الاحتياجات الأخرى في المجتمع

الحديث . وكثيراً ما نرى المجتمعات النامية في دول العالم الثالث، ومنها العربية والإسلامية، تنفق معظم أموالها وميزانياتها على دعم التعليم والرعاية الصحية والإسكان وتوفير الخدمات وتشغيل مئات الآلاف من الشباب العاطلين، مما لا يترك القليل من المخصصات للاستثمار والتوفير والتنمية . وهذا كله يستدعي من الكتاب الإسلاميين والفقهاء فهماً أوسع لمشكلة تحديد أعداد السكان .

غير أن الباحث يهاجم دعاة التحديد من زاوية أخرى تمس قضايا استراتيجية في الأمن والدفاع الوطني، ويورد نقطتين جديرتين بالتأمل، يقول :

«لست أدري لماذا لا يريد هؤلاء الدعاة أن يفهموا أن الثروة البشرية هي أعز وأغلى ثروة تمتلكها دولة في العالم، وأنها سياجها المنيع في حربها وسلمها . أما في الحرب فإننا لا يغيب عن أذهاننا ما حدث في هزيمة سنة 1967 حين هزمت إسرائيل الجيش المصري هزيمة منكرة وكادت تقضي عليه نهائياً واحتلت أرض سيناء كلها ووقف جنودها على الشط الشرقي للقناة . بينما كان الطريق مفتوحاً إلى القاهرة جواً وبحراً وبراً . وقد صرح بذلك رئيس الدولة في ذلك الوقت جمال عبدالناصر حيث قال لم يكن هناك من السويس إلى القاهرة عسكري واحد . وكذلك كانت السماء مفتوحة فليس هناك طائرة مصرية واحدة قادرة على التحرك . ومع ذلك وقفت إسرائيل عند القناة لم تتخطها، فهل كان قادتها لا يعرفون الوضع العسكري السيئ في مصر؟ كلا بل كانوا يعلمون تماماً . ولكن الذي منعهم من دخول القاهرة وأرض الدلتا إنما هي القوة البشرية من هذا الشعب

الغيور المحب لأرضه ووطنه، فلو دخل اليهود هذه الأراضي المعمورة المأهولة بالسكان لذابوا في وسط هذه الكثافة السكانية.

وأما في حالة السلم فإن القوة البشرية هي مصدر الثروة ونافذة الخير والكسب. وإننا لنسمع ونرى كل يوم من المسؤولين مدى الاهتمام بتحويلات المصريين العاملين في الخارج، أليست هذه الأيدي العاملة في الخارج هي الآن المصدر الرئيس لجلب العملة الصعبة التي تحتاج اليها الدولة في قضاء مصالحها وشراء حاجياتها من الخارج؟ فمن أين تأتي هذه العملة لو تقلص العدد وتلاشت تلك القوة البشرية لبلدنا الحبيب؟ وإني لعلى يقين من أن ما يتشدق به البعض من وجود أزمة اقتصادية في مصر هو كلام غير صحيح، وموضوع الأزمة الاقتصادية موضوع مختلق... وعلى فرض وجود هذه الأزمة فإن التفكير في حلها عن طريق تقليل النسل هو تفكير العاجزين، والصحيح في حلها تكثير النسل وزيادة الإنتاج عن طريق كثرة الأيدي العاملة». [42]

ورغم أن حجج الدردير تبدو وجيهة للوهلة الأولى إلا أن ثغراتها واضحة. فكثرة الأيدي العاملة مثلاً لا تمنع المشكلات الاقتصادية ولا تحلها بالضرورة. كما أن تقدم الصناعة والاعتماد على الروبوت في الصناعة قد قلص الحاجة للأيدي العاملة الكثيفة. وفي مجال الزراعة كذلك نجد أن الدول الرئيسية في إنتاج الحبوب والغذاء، كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، لا يشكل الفلاحون فيها إلا نسبة ضئيلة جداً من قوى العمل، بسبب الاعتماد الواسع على المكننة. أما عن الميزات الدفاعية للكثافة السكانية فلم يطالب أحد بتقليص سكان مصر مثلاً إلى النصف، بل جوهر

مطالب حركة تحديد النسل في مصر والصين والهند وربما كل مكان، إنما هو ترشيد النمو السكاني، حرصاً على رفاهية الشعب وكرامة القوى العاملة، وكي لا تضطر البلاد دائماً إلى الاعتماد على العمالة المصدرة أو المهاجرة.

الباحثة أم كلثوم الخطيب تهاجم المؤيدين

ولا تتردد الباحثة أم كلثوم يحيى الخطيب كذلك في معارضة فكرة تحديد النسل من أساسها، وتختتم كتابها **قضية تحديد النسل في الشريعة الإسلامية** بهجوم كاسح عليها بقولها: «إن القول بأن هناك أزمة سكانية تهدد الدول النامية بوقوع مجاعات وكوارث قول خال من الصحة. وأن أزمة السكان أو مشكلة الانفجار السكاني، كما يطلقون عليها، مشكلة مفتعلة ومسرحية طويلة الأبواب والفصول، خطط لها وأحكم إخراجها الاستعمار، وقام بتمثيلها المأجورون والعملاء من أتباعه في الدول النامية... فقضية مثل قضية تحديد النسل، هي قضية عقائدية أولاً قبل أن تكون مخططاً لإبادة المسلمين، فالقرآن الكريم يقرر أن الله سبحانه وتعالى تكفل برزق العباد، ولكنه دعاهم إلى البحث والتنقيب عن مصادر الرزق.

إن مشكلة تحديد النسل ليست بالمشكلة الوحيدة التي تعانيها المجتمعات الإسلامية بل هناك العديد من المشكلات. والسبب في ذلك يرجع إلى أننا كمسلمين لم نؤمن بالله إيماناً صادقاً ولم نتبع منهجه القويم»... وخلاصة البحث، كما تقول الباحثة «إن تحديد النسل محرم سواء كان عن طريق استعمال وسائل منع الحمل الحديثة المؤقتة أو المستديمة كالتعقيم إلا لضرورة

صحية . . . كذلك لايجوز للدولة المسلمة أن تفرض تحديد النسل أو تشجعه . . . وعلى الدول العربية والإسلامية أن تمنع بيع وسائل منع الحمل الحديثة حفاظاً على الأخلاق والصحة العامة ، وعلى الدول العربية والإسلامية أن تسعى لزيادة عدد سكانها» . [43]

وقد تناولت الباحثة ، المحاضرة آنذاك بكلية البنات بالدمام في المملكة العربية السعودية في دراستها ، كتابات المؤيدين لتحديد النسل بالنقد الشديد . فنراها تعتبر كتاب سلام مدكور **نظرة الإسلام إلى تنظيم النسل** قد صدر في زمن الرئيس جمال عبدالناصر بناء على رغبة الدولة والسلطة ، وتحقيقاً لخطتها الرامية إلى تحديد عدد أفراد الأسرة . والدليل على ذلك ما يعترف به سلام مدكور نفسه ؛ إذ يقول إنه «طلب منه أن يعد بحثاً يبين فيه موقف الشريعة من مسألة تنظيم النسل كعلاج لمشكلة السكان» .

وترى الباحثة أن سلام مدكور «لم يلتزم بالمنهج العلمي خاصة في موضوع المصلحة ؛ فإنه لم يبين ماهية المصلحة المعتبرة في نظر الشارع والمصلحة الملغية ، كما أنه لم يهتم بتخريج كثير من الآيات والأحاديث» . ومن تناقضات الباحث ، كما تقول الباحثة ، أنه يقرر أن العمل على تنظيم النسل والبحث فيه «ناتج عن نظر واجتهاد وبحث واستنباط لخلو المسألة من ورود نص قطعي» . بينما يقول في موضع آخر عكس هذا الكلام : «إن فكرة التنظيم قديمة وقد اتجه إليها المسلمون في صدر الإسلام» . فلو كان تنظيم الأسرة بمفهومه الحديث معروفاً في صدر الإسلام لما كان هناك داع للاجتهاد في المسألة . [44]

وتتناول الباحثة كتاب **الدين وتنظيم الأسرة** للشيخ أحمد الشرباصي ، وهو كذلك من مؤيدي تنظيم النسل قياساً على أقوال الفقهاء في العزل .

وترى الباحثة أن الشرباصي «انساق وراء الأسلوب العاطفي ولم يلق اهتماماً بالجانب الشرعي كما أنه لم يلتزم بالمنهج العلمي بل جنح في كثير من الأحيان إلى استعمال الأسلوب الخطابي المكتظ بعبارات الترهيب والترغيب» . [45]

وتضيف : «أما الأحاديث التي استدل بها على ذم العيال [فـ] كلها كذب من أولها إلى آخرها ، وأيضاً أحاديث مدح العزوبية» . [46]

ولا تشفع للشرباصي ، في رأي الباحثة ، استعانته بفتوى شيخ الأزهر حسن المأمون ، التي ظهرت في جريدة **أخبار اليوم** في 22/ 8/ 1964 ، والتي نصت على «أن المصلحة كانت تقتضي كثرة النسل وكثرة المسلمين في صدر الإسلام حيث كان الإسلام ضعيفاً أما في العصر الحاضر فقد كثر عدد المسلمين وقوي الإسلام وليس في حاجة إلى زيادة العدد» . وترد الباحثة على هذه الفتوى قائلة : «هذا الرأي يبطله الواقع المعاش ، فالإسلام اليوم أكثر ضعفاً مما سبق ، وإن عدد المسلمين اليوم بالنسبة لأعداء الإسلام من غير المسلمين قليل جداً» . [47]

ويبدو التحامل في رأي أم كلثوم الخطيب واضحاً هنا ، حيث تكاد تحسب أتباع كل الديانات الأخرى ضمن أعداء الإسلام!

محاولة توفيقية

ونتوقف هنا مؤقتاً مع عرض فكرة للباحث محمد الفنجري ، حاول التوفيق بها بين دعاة تحديد النسل والمعترضين عليها ، فيقول إن «موقف الإسلام بالنسبة لقضية الانفجار السكاني في الدول النامية ، هو موقفه ذاته

بالنسبة لسائر القضايا، إذ يقوم على أساس المصلحة والتنظيم لا المفسدة والفوضى. أما تحديد هذه المصلحة ونوعية هذا التنظيم بالإكثار أو التقليل فمرده ظروف كل فرد وظروف كل مجتمع».

إن دول العالم الإسلامي ليست متساوية السكان لا من ناحية العدد الكلي ولا الكثافة النسبية في الكيلومتر المربع الواحد. ومن هنا لا ينبغي لنا أن نكون كمسلمين مع أو ضد فكرة تحديد النسل. وما يعبر عن مقاصد الشريعة ومصلحة المسلمين في دولة قد لا يعبر عنهما في دولة أخرى.

فـ «في مصر حيث نجد حالياً أغلب أفراد المجتمع يقاسون من الفقر، ويتجاوز عدد السكان مواردها وإمكانياتها الاقتصادية، وتقصر معدلات التنمية فيها عن مجاراة الزيادة السكانية، فإنني بحسب مفهومي للإسلام أدعو في مصر إلى تحديد النسل. بينما في المملكة العربية السعودية حيث يتمتع أغلب أفراد المجتمع بالغنى، وتتجاوز مواردها وإمكاناتها عدد السكان، وتستوعب بل وتستلزم معدلات التنمية السريعة فيها كل زيادة سكانية، فإنني باسم الإسلام أدعو المملكة العربية السعودية إلى زيادة النسل». [48] ولكن المراقبين في الواقع، يحذرون اليوم من عواقب النمو السكاني حتى في دولة غنية كالمملكة العربية السعودية. وقد نشرت صحيفة **الوطن** السعودية مثلاً ما يلي:

«ذكر تقرير دولي صادر عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة لعام 2002، أن منحنى الزيادة السكانية في المملكة العربية السعودية سيستمر صعوداً بمعدلات سريعة، إذ سيزيد عدد السكان في المملكة من 20.3 مليوناً في عام 2002 إلى 39.9 مليون نسمة في عام 2020، وجاء في

التقرير أيضاً أن سرعة النمو السكاني في المملكة العربية السعودية هي أحد أهم المعوقات في سبيل تجاوز المشكلات الاقتصادية. وأشار التقرير إلى وجود انخفاض في مستوى الدخل الفردي من 15 ألف دولار للفرد في الثمانينيات إلى ما يقرب من 7 آلاف دولار في أواخر عام 2001». [49]

اليابان وهونج كونج ومصر

ولكن ما هو تصور الإسلاميين للعلاقة بين تزايد السكان والفقر؟ وهل تتناسب الكثافة السكانية عكسياً مع التقدم كما يردد دعاة فكرة تحديد السكان؟ تقول الباحثة أم كلثوم الخطيب: لقد ربط كثير من الناس بين الكثافة السكانية والتدهور الاقتصادي وهذا لا أصل له. «والدليل على ذلك أن سكان مدينة هونج كونج، وعددهم 3.1 ملايين نسمة يقيمون على مساحة من الأرض تبلغ 398 ميلاً مربعاً. ولقد اقتضى ضيق المساحة بسكانها أن تنتزع قطعة أرض من الميناء وتعد لإقامة مبان جديدة عليها فوق جزيرة فكتوريا، وخرجت من الحرب ومتوسط دخلها ضئيل وكثافتها السكانية تضخمت بتدافع تيارات الهجرة إليها. ورغم كل هذا استطاعت هونج كونج أن تزيد من إنتاجها القومي بمقدار 7٪ ـ 10٪ في العام، ولعلها ضاعفت إنتاجها الحقيقي في فترة عقد واحد من الزمان، وهي تحصل على حاجاتها بما فيها المواد الغذائية من الأسواق العالمية». [50]

وتضيف أن الدراسات التي أجريت تؤكد أن الدول النامية لا تعاني قلة الموارد، بقدر ما تعاني عدم الاستغلال الكامل لهذه الموارد، إلى جانب عقبات تنموية أخرى.

ويمكن الرد على الباحثة بأن نموذجي هونج كونج واليابان جديران بلاشك بالدراسة والاهتمام، ولكن من المشكوك فيه أن تستطيع اليابان المضي في الزيادة السكانية بلا قيد. وكان تنظيم النسل محرماً في اليابان قبل الحرب العالمية الثانية تحريماً قاطعاً.[51] ولكن سمح باستخدام وسائل منع الحمل فيما بعد، كما أبيح الإجهاض قانونياً عام 1947 حيث أدى ذلك، مع ارتفاع تكاليف المعيشة والسكن، إلى انحدار معدلات الولادة بعد انتعاشها ما بين 1947 ـ 1949.[52] وقد تراجعت اليوم معدلات الولادة في اليابان إلى أقل من طفل أنثى واحدة لكل امرأة يابانية خلال سنوات حملها، والمتوقع أن يتزايد الانخفاض، ليتراجع مجموع السكان عام 2050 إلى 115 مليون نسمة فقط بعد أقصى ارتفاع متوقع عام 2005 وهو 126 مليون نسمة.[53]

أما هونج كونج فقد أصبحت جزءاً من الصين. وكما ذكرنا، فإن الصين نفسها تخضع السكان لبرنامج قاس في مجال تحديد السكان، حيث تجبر السلطات الأسر الصينية على الاكتفاء بطفل واحد. وكانت السلطات في الهند تمارس سياسة أكثر حزماً في المجال نفسه تقوم على تعقيم الرجال.

وتؤكد الباحثة أم كلثوم الخطيب مخاوف الإسلاميين المعروفة إزاء تحديد النسل، فتعتبره مجرد «مخطط قصد منه المحافظة على الوضع الدولي الراهن بحيث تظل الدول الاستعمارية صاحبة السيادة في كل شيء». وتضيف أن الدول الاستعمارية لا تأخذ بهذه الدعوة على الرغم من الكثافة السكانية العالية فيها.[54] وقد بينا قبل قليل نقاط الضعف في هذه الدعوى، حيث بيَّنا كيف أن تحديد النسل مباح في الغرب، وكيف أن

القانون الفرنسي أجاز العقم الاختياري. كما بيَّنا الفرق الكبير بين دعوة المسؤولين في أوربا شعوب تلك القارة إلى زيادة السكان بعدما طرأ على العدد الكلي من نقصان كبير، وبين الآثار السلبية الواضحة للزيادة السكانية في الدول النامية. كما أن هناك العديد من أوجه الاختلاف في القدرات المادية والتنظيمية بين الدول النامية والدول المتقدمة تجعل الأخيرة أكثر قدرة على استيعاب الزيادة المطلوبة في ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية مثلاً.

وتورد الباحثة بعض الأمثلة تأييداً لوجهة نظرها: فالرئيس الأمريكي الأسبق أيزنهاور صرح عام 1959 أن حكومته «لن تفكر في تحديد النسل في الولايات المتحدة الأمريكية مادام هو في البيت الأبيض». وأكد الرئيس نيكسون عام 1972 موقف أيزنهاور وطالب بإعادة النظر في قوانين إباحة الإجهاض التي أخذت بها بعض الولايات. وفي روسيا السوفيتية خصص مجلس السوفييت الأعلى ميدالية لأكثر الأمهات إنجاباً. وبينما يعلن البابا في إيطاليا تحريم وسائل تحديد النسل، نرى كذلك اليونان تشجع تكاثر النسل لتعويض ما تفقده من السكان بسبب الهجرة المستمرة من أبنائها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا. أما فرنسا فقد ناشد رئيسها الأسبق فاليري جيسكار ديستان الشعب الفرنسي العمل على زيادة النسل، وأكد أن عدد سكان فرنسا البالغ حالياً خمسين مليوناً غير كاف، ووعد بمنح علاوات مالية مجزية للأسرة التي لديها ثلاثة أطفال فأكثر.[55] ويناقش كتاب الباحثة الذي نعرضه هنا المشكلة المصرية مثلاً ضمن الحديث عن «سياسة الدول الاستعمارية تجاه الدول النامية». وجاء في الكتاب عن " ألفريد بونيه " ، الكاتب الاستعماري، داعياً إلى تحديد النسل في مصر،

«أن مصر أكثر بلاد الشرق الأوسط ازدحاماً بالسكان بل أكثر بلاد العالم أجمع، وهي لذلك تواجه مشكلات قلّ أن توجد في غيرها من الدول بمثل هذه الخطورة والتعقيد». ومزاعم هذا الرجل الباطلة يدحضها الواقع المعيش، فإن كثافة السكان في مصر لا تزيد على 11 شخصاً في الكيلومتر المربع، وأن جملة سكانها حوالي 37 مليوناً وأن 96.5٪ من عدد السكان يتركزون في حوالي 3.5٪ من مساحة مصر. وهذا يوضح أن مصر لا تعاني كثرة السكان بقدر ما تعاني سوء توزيع السكان. وثانياً إن المساحة المزروعة من أراضيها لا تزيد على نصف المساحة الصالحة، وأن البحوث العلمية انتهت إلى أن قسماً غير يسير من الصحارى التي تكوّن 97٪ من مساحة مصر صالح للزراعة، وأن أكثر هذه الصحارى كان مزروعاً في عهد الرومان. ومعنى ذلك أن في استطاعة مصر بعد استصلاح أراضيها واستثمار مواردها أن تستوعب أضعاف عدد السكان الحالي.[56]

ولا مفر فيما أرى من موافقة الأستاذة الباحثة في أن كثافة السكان في مصر لاتزال منخفضة حتى في عامنا هذا، أي بعد نحو ربع قرن من صدور كتابها عام 1982. وقد تضاعف اليوم عدد السكان في مصر منذ تلك السنة، وتفاقمت مع الزيادة الكبيرة حاجات الناس ومستلزمات الحياة ولوازم المسكن والمأكل والعلاج والتعليم. ولاشك أن مساحة مصر تستوعب ملايين غيرهم. ولكن بأي حال؟ وبأي مستوى معيشي؟وإذا استطاعت السلطات حل مشكلة الطعام، فهل مصر في منأى عن مشكلات نقص المياه التي بدأت تظهر في دول المنطقة؟ وكيف تستطيع الحكومة المصرية أن تجمع بين توجيهات المؤسسات المالية الدولية التي تطالبها برفع الدعم عن بعض السلع والخدمات واتباع سياسات الخصخصة

من جانب، ومتطلبات الزيادة السكانية التي تتطلب كل ألوان الإنفاق والدعم؟ وكيف تستطيع تدبير المبالغ اللازمة لاستصلاح الصحارى وبناء المدن وشق الطرقات وغير ذلك؟ وكيف تستطيع حماية العملة المصرية لئلا تفقد غطاءها من العملات الصعبة؟ ثم إن احتياجات الناس وميولهم الاستهلاكية في مصر، أسوة بغيرها، لا تبقى كما هي مع تطور الظروف ودخول الإنترنت والهاتف النقال وهيمنة الثقافة الاستهلاكية على قطاع واسع من الشعب وكثرة الأسفار إلى الخارج وأشكال الهجرة المؤقتة والدائمة.

أرض السودان الموات

ليست المشكلة السكانية العربية إذاً، وكما هو واضح، ضيق المساحة الجغرافية. فقد عرفنا أن المصريين مثلاً لا يشغلون إلا مساحة ضئيلة من أرض بلادهم تقدر على الأكثر بنحو 6٪. وهذا هو الملاحظ كذلك ربما في المغرب والجزائر وليبيا ودول المشرق العربي، حيث تمتد الصحارى والوديان وتقل المناطق المعمورة كلما اتجهنا جنوباً. وفي دول عربية أخرى كالسودان هناك مساحات صالحة للزراعة والاستثمار تركت مهجورة أو استغلت جزئياً فقط... فصارت من الأرض الموات القابلة للاستصلاح نظرياً على الأقل.

يقول يوسف القرضاوي: «كنت في السودان قريباً بمناسبة مرور سنة على بدء تطبيق الشريعة، ورأينا هناك حاجة السودان إلى استغلال المساحات الواسعة من أرضه الصالحة للزراعة التي تبلغ نحو مئتي مليون

فدان منها حوالي ثمانين مليوناً قابلة للزراعة بأدنى النفقات. فلماذا لا يساهم الخليج ببعض ملايينه أو بلايينه التي تعمل في أوربا وأمريكا؟ ولماذا لا تساهم مصر بخبراتها الفنية وأيديها العاملة؟»[57]

وتبدو مشكلة الأراضي السودانية المتروكة بلا استغلال سهلة الحل في الوهلة الأولى. ولكن نقل رؤوس الأموال الخليجية والخبرات المصرية إلى تلك البلاد ليست بالأمر السهل. ولابد أن تدرس الجدوى الاقتصادية وفرص نجاح الزراعة، ونوعية المحاصيل المطلوب زراعتها، والمنافسة الدولية في الأسعار، والضمانات التي تقدمها الحكومة السودانية، ودرجة اقتناع المستثمرين بالتعاون مع الخبرات الزراعية المصرية، ودرجة الحرية الاقتصادية والاستثمارية المتاحة، وتكاليف المواصلات والنقل، ومدى انفتاح الأسواق العربية والخارجية أمام مثل هذه المحاصيل.

ورغم أن المساحة الجغرافية المصرية تستوعب أضعاف العدد الحالي من السكان، وحتى بعد أن تضاعف سكان مصر سبع مرات خلال قرن، فإن المشكلة تكمن في ظاهرتين على الأقل: ازدحام المدن وضخامة الفجوة بين الزيادة السكانية من جانب، وفرص العمل ونمو البنية التحتية ومستوى المعيشة من جانب آخر.

لقد استطاع التقدم العلمي أن يضع حداً لانتشار الأوبئة ووفيات الأطفال بتلك الأعداد الكبيرة، فاختل التوازن القديم بين المواليد والوفيات وتزايد السكان في معظم الدول النامية وتضاعفت أعدادهم. ولكن العلم لم يحل للأسف مشكلات البطالة والفقر والبنى التحتية المتآكلة والمبعثرة

في دول العالم الفقيرة بالسهولة نفسها. ولهذا يتضاعف سكان العديد من دول العالم في فترات قياسية دون أن تنمو فيها الدخول المادية وفرص العمل والخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية بالمعدلات نفسها، فتنخفض لذلك المستويات المعيشية وتنتشر البطالة العلنية والمقنّعة ويعم البؤس والاضطراب السياسي، دون أن تضيق رقعة أرض البلاد بالضرورة.

وتسير هذه الزيادة السكانية السريعة من ناحية أخرى في اتجاه معاكس للتطور الإنتاجي الزراعي والصناعي. فالدول المتقدمة باتت تركز على الآلات والأجهزة والإلكترونيات في الحقول والمصانع، وتتجنب العمالة البشرية توفيراً للمصاريف ورغبة في المنافسة، بينما لايزال التفكير الإنتاجي لدى الشارع العربي والنمط الذي تروج له التيارات الإسلامية يعتمدان على الإنتاج الكثيف العمالة، والذي لا يستطيع التنافس في الظروف الجديدة. وهكذا نجد الإسلاميين يطالبون بحرية التكاثر وإطلاق الزيادة السكانية واتهام الدول المتقدمة بالتآمر على الحجم السكاني للعالم الإسلامي، بينما لا نرى هؤلاء الإسلاميين يملكون الحلول العملية الواضحة لتشغيل القوى العاملة ولتصدى لمشكلة البطالة ولتحقيق التنمية العصرية المطلوبة التي يطالبون بها في شعاراتهم السياسية المطروحة.

خاتمة

تعد قضية تحديد النسل وتنظيمه من القضايا الاجتماعية الدولية الكبرى، وهي من المسائل التي تجابهها تحديات مختلفة الأشكال من مجتمع إلى آخر، ولابد من أخذ كل هذا بالاعتبار. فالتنظيم السكاني

العالمي، كما يؤكد أحد الباحثين، «يجب ألا يصطدم مع الحقائق والاعتبارات الدينية والحضارية، وهو لن يتحقق بالضغط والإكراه بقدر ما يتحقق بالتوعية والتثقيف الدائمين. وقد ظهرت الخصوصيات الحضارية في المؤتمرات السكانية العالمية، وهي جديرة بالاحترام والتقدير» .[58]

ولا شك في أن المعارضين الإسلاميين، كجماعات سياسية أو باحثين، وكذلك بقية الكتاب والفقهاء الذين ينطلقون من أرضية دينية معارضة لتحديد النسل أو تنظيمه، بحاجة ماسة إلى أن يتفهموا وجهة نظر مؤيدي تحديد النسل، والعكس صحيح كذلك من المؤيدين، وبذلك يتحقق التوازن والتفاهم المطلوب. وإذا نظرنا في مجمل اعتراضات الإسلاميين وأفكارهم بصدد قضية تحديد النسل أو تنظيم التكاثر السكاني، وجدنا مجموعة من النقاط والملاحظات:

1. غياب التصور الدولي أو العالمي للمشكلة السكانية، وعدم إعطاء الاعتبار الكافي لما يسميه علماء الاجتماع القنبلة السكانية والانفجار السكاني.

2. النظر بريبة شديدة إلى مجمل دعوة تحديد النسل أو تنظيمه، واعتبارها نوعاً من تآمر الغرب والصليبية والصهيونية والاستعمار على المسلمين بهدف تقليص عددهم لأهداف سياسية، رغم أن دولاً كالصين والهند ودولاً كثيرة ومن أديان مختلفة مستمرة في تطبيق هذه السياسة.

3. عدم الاكتراث بما قد يحدث للبيئة الطبيعية العالمية تحت تأثير النمو السكاني الهائل، وما لهذا النمو من تأثير مدمر على الغابات والبحار

والمدن والأنهار والغلاف الجوي، رغم أن مسؤولية الدول المتقدمة كبيرة جداً كذلك في هذا المجال.

4. التركيز الشديد على الرزق والغذاء كحاجات مركزية أو وحيدة للإنسان، وعدم الالتفات الجاد إلى ما تحتاجه الكتلة السكانية من خدمات تعليمية وصحية، وإسكان وطرق ورعاية اجتماعية وتوفير مجالات العمل، في ظروف دولية معقدة اقتصادياً.

5. التسييس البالغ لقضية تحديد النسل والسكان، واعتبارها أحد محاور الصراع بين التيار الإسلامي وخصومه العلمانيين أو الليبراليين عموماً. وبالتالي طغيان الخطابية والوعظية على معظم كتابات الإسلاميين بدلاً من البحث العلمي والإحصائي الرصين.

6. عدم إعطاء المرأة وجسدها وحقوقها الاجتماعية في العالم العربي والإسلامي الاعتبار اللازم، والتركيز على وظيفتها في الإنجاب، رغم المسؤوليات الجديدة الكبيرة الملقاة على المرأة المعاصرة في مدن وأرياف العالم العربي والإسلامي كالعمل الوظيفي خارج المنزل ومعاناة ازدحام المدن وندرة السكن ومختلف أشكال ضغوط الحياة الحديثة التي تخضع لها الأسرة اليوم رجالاً ونساء، مما يجعل العائلة الكبيرة مشكلة على كل صعيد.

7. عدم اكتراث الإسلاميين عموماً بنتائج التجربة الإيرانية منذ الثورة الإسلامية، حيث جرى تشجيع التكاثر والتناسل، ثم اضطرت الدولة إلى تبني سياسة التنظيم بعد أن تضاعف عدد السكان خلال عقدين،

ووجدت الدولة نفسها عاجزة عن توفير فرص العمل والخدمات لهذه الأعداد المتزايدة.

وبإيجاز، يمكن القول إن الأحزاب والجماعات الإسلامية تستفيد حالياً من الناحية السياسية بوقوفها ضد حركة تحديد النسل وتنظيمه، وتحاول كذلك إظهار الحركة وكأنها جزء مما تعتبره غزواً أجنبياً للعالمين العربي والإسلامي. غير أنها ستتبنى حتماً بعض درجات تحديد النسل إن هيمنت على مقادير الأمور وبخاصة في مجتمع كثيف السكان. كما أن الكثير من الإسلاميين أنفسهم على الصعيد الفردي قد يضطرون، بل هم يمارسون اليوم فعلاً، بعض أشكال التنظيم والتحديد.

الهوامش

1. انظر التقديم الشامل الذي كتبه صبحي عبدالحكيم لكتاب **عالم يفيض بسكانه** من تأليف سير روي كالن وترجمة ليلى الجبالي (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1996)، وكذلك ص279.

2. انظر:

Financial Times World Desk Reference (London, Dorling Kindersley, 2002), 56.

3. عدنان السيد حسين، **المشكلة السكانية والسلم الدولي** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997)، ص7.

4. الاحصائيات السكانية غير دقيقة في العالم الإسلامي على وجه العموم، كما أن وثيقة سكرتارية المؤتمر لا تذكر شيئاً عن المسلمين في الهند والصين وأوربا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا.. إلخ. انظر:

- Socio-Economic Information Handbook On Islamic Conference Organization's Member Countries, Eight Islamic Summit Conference 9-11 Dec 1997, Tehran, Islamic Republic of Iran, 24.
- *Time Almanac* 2002, 707.

5. عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص3.

6. انظر:

- *The Statesman's Year-Book, 1896*, (Macmillan, London).
- *Time Almanac 2002*, (Boston, USA).

7. جماعة من الأساتذة السوفييت، **موجز القاموس الاقتصادي**، ترجمة مصطفى الدباس (دمشق: دار الجماهير، 1972)، ص480-481.

8. حسين عمر حمادة، **الأدبيات الماسونية وصلتها بالعقائد اليهودية الصهيونية وخططها لتقويض المجتمعات الإسلامية والمسيحية**، (دمشق: دار الوثائق، 1994)، ص290.

9. أبو الأعلى المودودي، **حركة تحديد النسل** (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1982).

10. ريتشارد ميتشل، **الإخوان المسلمون**، ترجمة محمود أبو السعود، 1979، ص444 وما بعدها.

11. محمد شوقي زكي، **الإخوان المسلمون والمجتمع المصري** (القاهرة: دار الأنصار 1980).

12. محمود محمد الجوهري ومحمد عبدالحكيم خيال، **الأخوات المسلمات وبناء الأسرة القرآنية** (القاهرة: دار الدعوة، 1980)، ص305ـ310.

13. حزب التحرير، **النظام الاجتماعي في الإسلام**، ص119ـ123.

14. جمعية إحياء التراث، **فتاوى المرأة** (الكويت: 1998)، ص98.

15. الشيخ محمود شلتوت، **الإسلام عقيدة وشريعة** (القاهرة: دار القلم، د.ت.)، ص210ـ228.

16. الشيخ جاد الحق علي جاد الحق، **بيان للناس**، ج2 (القاهرة: جامعة الأزهر، 1994)، ص255ـ256.

17. المرجع السابق.

18. آية الله السيد محمد الطهراني، **الرسالة النكاحية: الحد من عدد السكان ضربة قاصمة لكيان المسلمين**، ترجمة توفيق عبدالواحد (بيروت: دار المحجة البيضاء، 1996).

19. يريد "بالمشاهد المشرفة"، مدن الشيعة الدينية، وبخاصة في إيران والعراق.

20. المقصود بـ "الأخبار الصحيحة" هنا، وبموجب الفقه الشيعي، السنة النبوية وأحاديث الأئمة.

21. السيد مسعود المعصومي، **أحكام علاقات المرأة مع الرجل ومسائلها الاجتماعية**، (بيروت: 1998)، ص47ـ48.

22. السيد علي الخامنئي، **أجوبة الاستفتاءات**، ج2 (الكويت: دار النبأ، 1990)، ص63ـ69.

23. عبدالكريم بكار، **مدخل إلى التنمية المتكاملة: رؤية إسلامية** (الرياض: دار المسلم، 1997)، ص9.

24. عبدالحق الشكيري، **التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي**، كتاب الأمة (الدوحة: 1988)، ص17.

25. حسان حتحوت، **بهذا ألقى الله** (الكويت: مؤسسة فهد المرزوق، د.ت)، ص210ـ211.

26. يوسف القرضاوي، **الحلال والحرام في الإسلام** (بيروت: المكتب الإسلامي 1980)، ص194.

27. يوسف القرضاوي، **قضايا إسلامية معاصرة** (عمّان: دار الضياء، 1987)، ص26.

28. يوسف القرضاوي، **لقاءات ومحاورات حول قضايا الإسلام والعصر** (القاهرة: مكتبة وهبة، 1992)، ص166.

29. محمد رواس قلعة جي، **الموسوعة الفقهية الميسرة**، ج2 (بيروت: دار النفائس، 2000)، ص1395.

30. المرجع السابق، ج1، ص771.

31. سعد الدين صالح، **احذروا الأساليب الحديثة في مواجهة الإسلام** (القاهرة: دار الأرقم، 1993)، ص275ـ289.

32. أم كلثوم يحيى مصطفى الخطيب، **قضية تحديد النسل في الشريعة الإسلامية** (الرياض: الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1982)، ص183ـ184.

33. المرجع نفسه، ص184ـ185.

34. المرجع نفسه، ص187ـ188.

35. سعدالدين صالح، مرجع سابق، ص268ـ270.

36. صحيفة **الوطن الكويتية** (2/12/2000).

37. محمد سعيد رمضان البوطي، **تحديد النسل وقاية وعلاجاً** (دمشق: مكتبة الفارابي، 1976)، ص53

38. المرجع السابق، ص57.

39. المرجع السابق، ص59.

40. عبدالعزيز بن الدردير، **لمصلحة من تحديد النسل أو تنظيمه؟** (الرياض: مكتبة القرآن، 1990)، ص128.

41. المرجع السابق، ص154 ـ 155.

42. المرجع السابق، ص150 ـ 151.

43. أم كلثوم الخطيب، مرجع سابق، ص189 ـ 191.

44. المرجع السابق، ص80 ـ 81، كتاب سلام مدكور الذي تشير إليه الباحثة من منشورات دار النهضة العربية، القاهرة، 1965.

45. أم كلثوم، مرجع سابق، ص83، وكتاب الشرباصي الذي تشير إليه الباحثة، من منشورات دار الشعب، القاهرة، 1965.

46. المرجع السابق، ص84.

47. المرجع السابق، ص86.

48. محمد شوقي الفنجري، **الإسلام والمشكلة الاقتصادية** (الرياض: دار الوطن للطباعة والنشر والإعلام، 1987)، ص20.

49. **الوطن السعودية**، (24/ 9/ 2002).

50. أم كلثوم الخطيب، مرجع سابق، ص62.

51. صلاح الدين نامق، **الانفجارات السكانية في العالم** (القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي، 1965)، ص78.

52. انظر:

Richard Bowring and Peter Kornicki, *The Cambridge Encyclopedia of Japan* (London, Cambridge University Press, 1993), 238.

53. Ibid., 26.

54. أم كلثوم الخطيب، مرجع سابق، ص66.

55. المرجع السابق، ص66 ـ 67.

56. المرجع السابق، ص68.

57. يوسف القرضاوي، **لقاءات ومحاورات**، مرجع سابق، ص166.

58. عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص37.

خليل علي حيدر

كاتب كويتي، تخرَّج في دار المعلمين بدولة الكويت عام 1967، ثم أكمل دراسته الجامعية في مجال التاريخ والتربية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تخرج عام 1984، وعاد للعمل في وزارة التربية والتعليم في دولة الكويت. يكتب بانتظام في صحيفة **الوطن** الكويتية وصحيفة **الاتحاد** بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وهو عضو في لجنة دعم المطبوعات الإبداعية في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وعضو جمعية الصحافيين الكويتية.

له كتابات ومتابعات متعددة حول الحركات الإسلامية في العالم العربي وعلاقات العالم العربي والإسلامي بالغرب، وقضايا التخلف والتنمية، والعديد من الموضوعات الأخرى.

ألَّف العديد من الكتب والدراسات منها: **مستقبل الحركة الدينية**، و**نقد الصحوة الدينية**، و**تيارات الصحوة الدينية**، و**مشكلات الدعاة**، و**حوار من الداخل**، و**الإخوان المسلمون: سجل الأحداث**، و**التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية**، و**العمامة والصولجان**، و**الحركات الإسلامية في الدول العربية**.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 ، أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 6423776-9712+ ، فاكس: 6428844-9712+

البريد الإلكتروني : pubdis@ecssr.com ، الموقع على الإنترنت : www.ecssr.com

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-585-6

9 789948 005858